جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

اللسانيّ linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة محمّد الخامس بالرباط

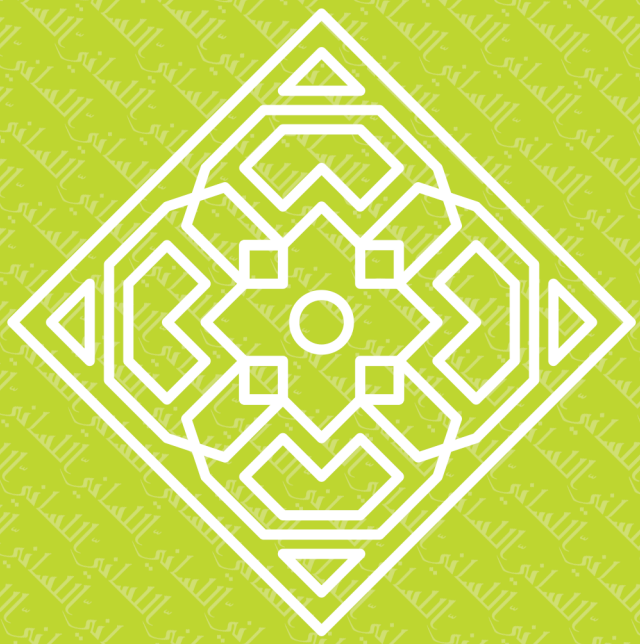

المجلد (2) - العدد (2)

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586

www.the-linguist.com

اللساني linguist
مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

مجلة اللساني – المجلد 2 – العدد 2

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

linguist اللساني
مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات
تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

المدير الإداري للمجلة
أ.د. ليلى منير
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

المدير المسؤول ورئيس التحرير
أ.د. حافظ إسماعيلي علوي

الهيئة العلمية الاستشارية

أ. د. أحمد المتوكل (المغرب)
أ. د. حسن حمزة (لبنان/ قطر)
أ. د. حمزة بن قبلان المزيني (السعودية)
أ. د. سعد مصلوح (الكويت/ مصر)
أ. د. صالح بلعيد (الجزائر)
أ. د. عبد الرحمن بودرع (المغرب)
أ. د. عبد الرزاق بنور (تونس)
أ. د. عز الدين المجدوب (تونس)
أ. د. مبارك حنون (المغرب)
أ. د. محمد البكري (المغرب)
أ. د. محمد الرحالي (المغرب)
أ. د. محمد العبد (مصر)
أ. د. محمد غاليم (المغرب)
أ. د. مرتضى جواد باقر (العراق)
أ. د. مصطفى غلفان (المغرب)
أ. د. مولاي أحمد العلوي (المغرب)
أ. د. ميشال زكريا (لبنان)
أ. د. هشام عبد الله الخليفة (العراق)

هيئة التحرير

احمياني عثمان
أمروص نور الدين
بنسوكاس عبد الكريم
بودحيم زكريا
الدرويش محمد
العلمي عبد الكريم
قضيوي وفاء
منير ليلى
أزواغ سفيان
بندحان محمد
بنعياد نعمة
حسبان رضوان
الطاهري عز الدين
العلوي كمال رشيدة
المنديلي سمية
الناصيري حبيبة

البريد الإلكتروني للمجلة
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com
للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة
https://linguist.ma

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

بروتوكول النشر في المجلة

اللساني:

- مجلة فصلية دوليّة علميّة محكّمة متخصّصة في اللّسانيات.
- لغات المجلة هي: العربية والإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإسبانية، والبرتغالية.
- تقبل المجلة البحوث سواء أكانت تأليفا أم ترجمة، أو مراجعة، شريطة أن يكون البحث المترجم أو الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية.

رسالة المجلة:

- الإسهام في نشر ثقافة لسانية عالِمة.
- تطوير البحث اللساني في الثقافة العربية.
- مواكبة مستجدات البحث اللساني وتحولاته المعرفية.
- إطلاع الباحثين والمهتمين على أهم ما يكتب وينشر في مجال اللسانيات.
- الاهتمام بانفتاح الحقل اللساني وحواره مع التخصصات الأخرى بالتركيز على الدراسات البينية.

خصوصية المجلة:

- تنشر المجلة البحوث والدراسات الجادة في مجال اللسانيات.
- تسعى المجلة إلى مواكبة مستجدات البحث اللساني من خلال ترجمة البحوث والدراسات التي تنشر في أهم المجلات اللسانية العالمية.
- إثارة نقاش حول أهم القضايا اللسانية المعاصرة.

شروط نشر البحوث والدراسات:

- تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر إلى أي جهة أخرى.
- تكون المواد المرسلة للنشر ذات علاقة باللسانيات، سواء أكانت دراسات وبحوثا نظرية وتطبيقية، أم بحوثا مترجمة.
- تلتزم البحوث بالأصول العلميّة المتعارف عليها.
- تقدَّم البحوث وفق شروط النّشر في المجلّة كما هو منصوص عليها على موقع المجلة.
- لا يقل عدد كلمات البحث عن 5000 كلمة ولا يزيد عن 9000 كلمة، بما في ذلك الملاحق.

شروط نشر مراجعة الكتب:

- تنشر المجلة مراجعات للإصدارات الحديثة، سواء أترجمت إلى اللغة العربية أم لم تترجم بعد.
- يجب أن يراعى في عرض الكتب الشروط الأساسيّة الآتية:

بروتوكول النشر في المجلة

- أن يكون الكتاب المراجع ضمن اهتمامات المجلة.
- أن يبنى اختيار الكتاب على أسس موضوعيّة: أهميّة الكتاب، قيمته العلميّة، إغناؤه لحقل المعرفة، والفائدة من عرضه ومراجعته.
- أن يكون الكتاب قد صدر خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- كما يجب أن تراعي المراجعة الشروط الآتية:
- الإشارة إلى عنوان الكتاب، ومؤلفه، وفصوله، وعدد صفحاته، وجهة النشر، وتاريخ النشر.
- التّعريف بمؤلّف الكتاب بإيجاز، وبالمترجم (إن كان الكتاب قد ترجم إلى اللغة العربية).
- الوقوف على مقدّمات الكتاب الأساسية: الأهداف، المضامين العامة، المصادر والمراجع، المنهج، المحتويات...
- عرض مضامين الكتاب عرضا وافيا وتحليلها تحليلًا ضافيا، مع الوقوف على أهم الأفكار والمحاور الأساسيّة، واستخدام الأدوات النقديّة والمنهج المقارن بينه وبين المراجع المعروفة في الحقل المدروس.
- يتراوح عدد كلمات المراجعة بين 2000 و3000 كلمة، وتقبل المراجعات التي يصل عدد كلماتها 4000 كلمة، إذا ركزت على التّحليل والمقارنة.

التوثيق في المجلة:

تعتمد المجلة نظام التوثيق APA (جمعية علم النفس الأمريكية) الإصدار السابع (7)، ويمكن الاطلاع على تفاصيل التوثيق على موقع المجلة، أو موقع الجمعية.

مرفقات ضروريّة للنّشر:

- يُرفق بالبحوث المقدمة للنشر في المجلة:
- البحث الأصل إذا كان البحث مترجما، مع توثيق النص الأصل توثيقا كاملا.
- ملخص البحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، لا يقل عن 250 كلمة ولا يزيد عن 300 كلمة.
- جرد للكلمات المفاتيح (لا يقل عن خمس كلمات ولا يزيد عن سبع كلمات)
- سيرة موجزة للباحث (لا تزيد عن 200 كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- السيرة الذاتية المفصّلة للباحث.

للاطلاع على تفاصيل أخرى للنشر انظر موقع المجلة.

إجراءات النّشر:

- ترسل جميع المواد على موقع المجلة (**إنشاء طلب نشر**).
- سيتوصل الباحث بإشعار بإرسال بحثه حال استكمال شروط الإرسال.
- تلتزم المجلة بإخطار صاحب البحث في أجل أقصاه عشرة أيام بقبول البحث أو رفضه شكلا، وبعرضه على المحكمين في حالة استيفائه لشروط النّشر في المجلة ومعاييره.

بروتوكول النشر في المجلة

- تُرسل المواد التي تستجيب لمعايير النشر للتحكيم على نحو سري.
- يخبر الباحث بنتائج التحكيم (قبولا أو رفضا) في أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ إشعاره باستيفاء المادة المرسلة للشروط الشكلية وعرضها على المحكمين.
- إذا رفض البحث فإن المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب.
- إذا طالب المحكمون بإجراء تعديلاتٍ على أيّ بحث؛ يخبر الباحث بذلك، ويتعين عليه الالتزام بالآجال المحددة لإجراء التعديلات المطلوبة.
- تفرض المجلة أن يلتزم الباحث بالتحرير والتدقيق اللّغوي، وفق الشروط المعمول بها في الدّوريّات العالميّة.
- تحتفظ المجلة بحق إعادة نشر البحث بأي صيغة تراها ذات فائدة، وإخطار الباحث بذلك.
- لا يحق نشر أي مادة بعد تحكيمها وقبولها للنشر قبولا نهائيا وإخطار صاحبها بذلك.
- يمكن للباحث إعادة نشر بحثه بعد مرور سنة من تاريخ نشره، شريطة إخبار المجلة بذلك.
- لا تدفع المجلة تعويضا ماديّا عن الموادّ التي تنشرها، ولا تتقاضى أيَّ مقابل مادّي عن النشر.

لا تعبر البحوث المنشورة عن رأي المجلة
ترتيب المواد يخضع لضرورات فنية
يتحمل الباحث وحده المسؤولية القانونية لبحثه

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

شارك في هذا العدد

أ. د. أحمد المتوكل: عمل أستاذاً بجامعة محمد الخامس بالرباط في قسمي اللغة الفرنسية واللغة العربية وكان له دور مهم في تكوين أجيال من الباحثين اللسانيين في المغرب والعالم العربي. وركز في تدريسه على التداوليات والنحو الوظيفي، خاصة مدرسة أمستردام التي أسسها سيمون ديك. ألّف المتوكل العديد من الكتب والمقالات باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

أ. د. حسن علي حمزة: أستاذ اللسانيّات والمعجميّة العربيّة بمعهد الدوحة للدراسات العليا في قطر، وأستاذ فخري بجامعة ليون 2 في فرنسا. حاصل على دكتوراه الحلقة الثالثة من قسم الدراسات الإسلاميّة بجامعة إكْس إنْ بْروفانْس، وعلى دكتوراه الدولة من قسم علوم اللسان بجامعة ليون 2 بفرنسا. تدور أبحاثه حول قضايا اللسانيّات والمعجم والمصطلح والترجمة.

أ. د. رشيدة العلوي كمال: أستاذة اللسانيات العربية المقارنة بشعبة اللغة العربية وآدابها، بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، المغرب. حاصلة على الدكتوراه من نفس الجامعة ونفس الكلية. تتمحور اهتماماتها البحثية حول موضوعات اللسانيات العربية المقارنة، واللسانيات الأحيائية: الأنظمة اللسانية ومستويات التحليل اللساني والمقولات اللسانية في الدماغ- علاقة اللغة بالدماغ.

أ. د. عبد الرحمن بودرع: أستاذ اللسانيات وعلوم العربية في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، في جامعة عبد المالك السعدي بالمغرب. حاصل على درجة دكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب، عام 1999م، تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات، ولسانيات النص وتحليل الخطاب، وعلوم اللغة العربية، وصناعة المعجم.

أ. د. عبد الرحمن حسن البارقي: أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك خالد بـالمملكة العربية السعودية. حاصل على درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها من جامعة الملك سعود، بالرياض، المملكة العربية السعودية عام 2011. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات، واللسانيات الإدراكية، والتداولية، والحجاج...

أ. د. مبارك حنون: باحث وأكاديمي مغربي، متخصص في اللسانيات والصوتيات والترجمة. شغل مناصب أكاديمية وإدارية، منها أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس (1982-1995)، وأستاذ بجامعة الأخوين بإفران (1995-2000)، ومدير المدرسة العليا للأساتذة بمكناس (2000-2003)، ومدير أكاديمية جهة سوس ماسة درعة (2003-2010)، وأستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط (2010-2013)، وأستاذ بجامعة قطر (2013-2020).

شارك في هذا العدد

أ.د. هشام عبد الله الخليفة: باحث وأكاديمي عراقي، يُعتبر من الرواد في مجال التداولية واللسانيات في العالم العربي. وُلد في العراق وأكمل دراسته العليا في المملكة المتحدة. تتمحور إسهاماته العلمية حول النظريات اللسانية الحديثة والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي. أطلق على مشروعه العلمي «التجديد والتأصيل»، حيث سعى إلى ربط النظريات اللسانية الحديثة بجذورها في التراث العربي والإسلامي.

د. إيهاب محمود أحمد: يعمل مدرسا للسانيات وتحليل الخطاب في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، بجمهورية مصر العربية (2007 - إلى الآن)، وعمل أستاذا مساعدا للغة العربية بجامعة أبو ظبي – البرامج العسكرية (2011-2015)، وأستاذا مساعدا للغة العربية بكلية التقنية العليا بالعين AAMC (2015-2019) بدولة الإمارات العربية المتحدة. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة عين شمس، بالقاهرة، عام 2007. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات العامة، واللسانيات النصية، والتحليل النقدي للخطاب.

د. حميد دغوج: أستاذ اللسانيات العربية المقارنة المشارك بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، بجامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب. حاصل على الدكتوراه من نفس الجامعة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية. تتمحور اهتماماته البحثية حول موضوعات اللسانيات النظرية وبالضبط مستويي المعجم والدلالة، اللسانيات المعرفية، اللسانيات التطبيقية.

د. عبد الرحمن طعمة حسن: أستاذ اللسانيات المشارك بقسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان، وبقسم اللغة العربية، كلية الآداب جامعة القاهرة، مصر. اهتماماته البحثية متنوعة بالعلوم البينية، مركزها اللسانيات والثقافة والترجمة والدراسات القرآنية ونظرية المعرفة.

د. عثمان احمياني: أستاذ اللسانيات العربية المقارنة المشارك بشعبة اللغة العربية وآدابها، بجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، المغرب. حاصل على الدكتوراه من نفس الجامعة ونفس الكلية. تتمحور اهتماماته البحثية حول موضوعات اللسانيات العربية المقارنة، واللسانيات التطبيقية: الأمراض اللغوية، علم لغة الإشارة الخاصة بالصم، تعليم اللغة للناطقين بغيرها.

اللساني linguist
مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

شارك في تحكيم مواد هذا العدد

- احمياني عثمان
- بولحوش فاطمة
- جبار كاظم مرتضى
- حنون مبارك
- الزبن عماد أحمد
- الطايفي البرنوصي حسيبة
- طعمة حسن عبد الرحمن
- العلوي كمال رشيدة
- غلفان مصطفى
- فتح هشام
- الميساوي خليفة

فهرس المحتويات

افتتاحية العدد
أ.د. ليلى منير 10
المعجم والتداول
أ. د. أحمد المتوكل 11
سوسير ذو الوجه الواحد
أ. د. مبارك حنون 21
ترجمة المصطلح التداولي بين الشيوع والصواب
أ. د. هشام عبد الله خليفة 52
اللسانياتُ الحديثَة ومَنهج «التقابُل» في النظرِ إلى اللغة وتفسيرِها
أ. د. عبد الرحمن بودرع 82
النسق العرفانيّ بين علوم الطبيعة وعلوم الدماغ
د. عبد الرحمن طعمة حسن 105
الثنائية اللغوية في الدماغ
أ. د. رشيدة العلوي كمال 118
مسالك التركيب واندماج الأفضية
أ. د. عبد الرحمن حسن البارقي 140
المعرفة المعجمية وتحقيق الكفاية التواصلية
د. عثمان احمياني، د. حميد دغوج..... 176
الاستعارات المختلطة
د. إيهاب محمود 197
Les contraintes de la composition dans la nomenclature du dictionnaire
Prof. Hssan Ali Hamzé 211
Editorial of the Issue
Prof. Laila Mounir 236

سوسير ذو الوجه الواحد

أ. د. مبارك حنون

معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

mbarek.hanoun@outlook.com

https://orcid.org/0009-0008-8098-1617

الملخّص

نحاول، في هذه الدراسة، تقديم البرنامج البحثي السوسيري في وجهه «الجديد» وذلك بعقد مقابلة بين «محاضرات» و«كتابات» لنقف على بنية فكرية وتصورية ومنهجية واحدة وبذلك تردم الهوة الفاصلة بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام لنبني وحدة اللسانيات. وهو ما سمح لنا بعرض مساهمة كبيرينا Guberina التي دمج بموجبها اللسان والكلام في بوتقة واحدة. وتلك شهادة أخرى على أن الثنائية لا تفضي إلى الطلاق؛ بل كانت وقت طرحها لا تعدو كونها إعطاء الأولوية للدراسة النسقية وبذلك لا يتنافى طرفا الثنائية. وفي هذا السياق، تأتي مساهمة كبيرينا واعتبارها التطوير المنطقي أو التطبيق المنطقي لما جاء في «كتابات».

الكلمات المفاتيح: الكلام، اللغة، المقام، السياق، الأسلوبية، التنغيم، الإيقاع، نحو الكلام، اللغة الشفوية، قيم اللغة المنطوقة.

THE ONE-DIMENSIONAL SAUSSURE

Prof. Mbarek Hanoun
Mohammed VI Institute for Quranic Readings and Studies
mbarek.hanoun@outlook.com
https://orcid.org/0009-0008-8098-1617

ABSTRACT

In this study, attempt is made to present de Saussure's research program in its "new" form, by comparing "lectures" and "writings" to obtain a single intellectual, conceptual, and methodological structure, thus bridging the gap between linguistics of langue and linguistics of parole to build the unity of linguistics. This allowed us to present the contribution of Guberina, in which langue and parole were combined in one entity. This is another testimony that dichotomy does not lead to exclusion. When it was introduced, it was only meant to grant priority to the systematic study, and thus the two elements of the dichotomy do not contradict one another. In this context comes Guberina›s contribution, which is considered as the logical development or logical application of what was stated in "writings".

Keywords: langue, parole, language, co-text, context, stylistics, intonation, rhythm, grammar of speech, oral language, spoken language values.

مقدمة

مع اكتشاف نص **في الماهية المزدوجة للغة**، يعرف المشروع العلمي لسوسير Saussure تغييرا حاسما وإعادة قراءة منتجه الكلي؛ لأن مشروعه في ثوبه «الجديد» يختلف، نسبيا وفي بعض المواطن الفكرية الحساسة، عن الكتابات السابقة وفي القلب منها **محاضرات في اللسانيات العامة**. نحتاج، إذن، إلى قراءة جديدة لمختلف نصوص سوسير، وإلى تأويلات غير مألوفة يتطلبها السياق والمقام والتدخل للتخفيف من حدة الأزمة التي تعرفها اللسانيات.

لقد سبق لنا (حنون، 2019) أن الأمور الاستراتيجية التي تستوقفنا تشمل التصور الأساسي والمركزي للغة التي لم تعد تقبل بانشطارها إلى قسيمين متنابذين: اللسان والكلام. والجميل الآن، هو أننا لم نعد نركن إلى التأويل، بل صرنا قادرين على الوقوف على ما يثبت ذلك من نصه الجديد أساسا **في الماهية المزدوجة للغة**. وقد يترتب على هذه المراجعة ما قد يجدد المشهد اللساني ويسهم في مراجعة القضايا العلمية. وقد جنح الكثير من الباحثين إلى القول بأن **كتابات في اللسانيات العامة** تسمح بأن نقرأ سوسيرا آخر مختلفا عن سوسير كل من بالي Bally وسيشهاي (Sechehaye، 1916) وسيرا آخر مختلفا عن كودل (Godel، 1957)، وعن سوسير الطبعة النقدية لأنجلر (Engler، 1967–1974). إنه، المفكر الذي أعطى الأولوية للخطاب قبل بونفونيست Benveniste وغيره (Meschonnic، 2005، ص. 10) وبينما عثر البعض على تناقضات بين ما جاء في **المحاضرات** وما جاء في **كتابات**، لم ير البعض في بالونة التناقض ما قد يزعزع البناء التصوري لسوسير. وقد أرجع هؤلاء هذا الأمر إلى القدرات التأويلية للقارئ. ونذكر على سبيل المثال أن ثنائية السانكرونية والدياكرونية كانت هي الثنائية الأكثر مثارا للجدل وذلك منذ 1916، فيما عارض باحثون آخرون، وهم قلة، ثنائية اللسان والكلام (Alpatov، 2018، ص. 369)، وإن كانت قد ألقت بظلالها على مصير اللسانيات.

سنعمل، أولا، على تقديم المشروع السوسيري في «وجهه» الجديد ومفاصله الجديدة، وكذا في «وجهه» القديم. غايتنا هي أن نقرب إلى القارئ خريطة التفكير اللساني السوسيري المؤتلفة في اختلافها والمختلفة في ائتلافها، وقياس المسافة الفكرية الفاصلة بين مضمون **المحاضرات** ومضمون **في الماهية**. ومن البدهي ألا نرمي، من هنا، إلى عرض تقديم مفصل لحركية التفكير عند سوسير، بل سنوجز ما أمكننا ذلك حريصين على ألا يتسرب أي خلل إلى ما سنعرضه.

لقد سبق لنا (حنون، 2019) أن حاولنا الدفاع عن سوسير واحد ومتعدد في الآن ذاته، سوسير جند كل كفاءاته ليؤسس الدرس اللساني العام وليفتح الباب أمام اتجاهات ومدارس مختلفة، مثلما حرصنا على أن نكشف عن خيط ناظم فكري وإبيستيمولوجي جامع لمختلف كتابات سوسير ومحاضراته. نريد اليوم أن نمضي قدما وفق نفس النهج الفكري لنقابل بين تصوره المعروض في **محاضرات**، والتصور المبسوط في **كتابات** في محاولة منا للوقوف على بنية فكرية وتصورية ومنهجية واحدة لا تناقض فيها. غير أن القول بذلك لا يمنعنا من تشريح لمفهومي اللسان والكلام وضرورة تطويرهما للخروج من النفق التجزيئي للسانيات وبناء وحدة اللسانيات الشاملة.

إننا نعتقد أن لسوسير «وجها» واحدا لا تخفي ملامحَه الأساسيةَ التلويناتُ الواردةُ في **محاضرات** كما في **كتابات**، مع أنه علينا أن نستحضر أن الفكر النظري الوارد في المعلمتين معا قد كان فكرا في طور التبلور، وأن **محاضراته** و**كتاباته** تشكل معلمة لا جوابا نهائيا (Pavelin، 2015، ص. 294). ونتدارك فنقول إن هذا الوجه الواحد وجه متعدد بالضرورة.

وفي كل الحالات، فإننا نذهب إلى أن كتابات قد استكملت، ضمنا أو صراحة، صورة اللسانيات ومفاهيمها، وسدت نواقص، ورفعت التباسات، وإن كنا نرى أن النصوص السابقة قد أبقت الباب مفتوحا أمام تأويل يقضي بأن الإعلاء من مكانة اللسان مرده إلى الحرص على تعزيز البعد الداخلي النسقي وتصليب عوده ففي تعزيز هذا البعد تعزيز للسانيات ككل وموطئ قدم صلب للاهتمام بالبعد الخارجي.

سوسير والسوسيرية والبنيوية

لقد شكلت **محاضرات في اللسانيات العامة** معالم توجه في اللسانيات يستهدف تنظيم شؤونها ويرفع من مقامها التصوري والمنهجي. غير أن الحاضنة اللسانية من باحثين وطلاب ومهتمين في فترة ظهور **الكتاب**، لم تكن مهيأة، آنذاك، لمثل هذا الصنيع المنهجي التأسيسي حتى إنها لم تستطع أن تستوعب ما برز في **المحاضرات** من «تناقضات» و«تقاطبات» أو لم تستطع أن تجد تفسيرا لما بدا أنه خروج عن الائتلاف الفكري.

غير أن المناخ العام الأوربي كان مهيأ لاستقبال منتج لساني يدشن مجموعة من

القطائع ويرسيها عبر عنه الفهم العام **للمحاضرات**. فلقد استقبل المناخ الفكري بالأحضان مجموعة منسجمة من طروحات سوسير التي شكلت رصيدا منسجما من الأفكار لما سمي بالسوسيرية والتي ستكون الأسس التصورية لما سيعرف بالبنيوية. وهذا معناه أن ما سمي بالسوسيرية يبقى مجرد تأويل لما جاءت به **محاضراته**، أو يبقى مجرد تغليب لوجهة نظر بدت غريبة وغير مألوفة في الكتابات اللسانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وبطبيعة الحال، فالسوسيرية تسمية ناقصة ومضللة؛ لأنها لم تشمل كل المنتج السوسيري المتنوع، بل اقتصرت على بعض ما جاء في **المحاضرات**. وهي بالصفة التي انتشرت بها من خلال المحاضرات، انتقاء فكري يؤسس لما صار يسمى بالبنيوية باشره عدد من اللسانيين والباحثين في حقول معرفية مختلفة. والحال أن **المحاضرات** لا تعكس سوى نشاط، ربما يكون نشاطا أوليا مدرسيا، مكوّن من ترسانة من الأنشطة التي قام بها سوسير؛ بحيث يمكننا الزعم بأن سوسير قد عاش مراحل فكرية بدأت باللسانيات المقارنة فاللسانيات الفيلولوجية لتتوج باللسانيات العامة ممثلة في **كتابات في اللسانيات العامة** دون أن يراد من هذا التحقيب تحقيب خطي. هكذا، يكون سوسير المتكامل هو سوسير المقارن وسوسير اللساني وسوسير الدارس للغة في باقي استعمالاتها (الشعر، الأسطورة، الخرافات...).

ومن جانب آخر، فقد لوحظ أن مقروئية سوسير تسير ببطء شديد. فقد مر نصف قرن لتصبح مقروئية محاضراته حاضرة وبادية للعيان، فيما كان على في الماهية المزدوجة للغة أن ينتظر ضعف ذلك، أي: مئة سنة، قبل أن يسائلنا أي كان (Bergounioux، 2011).

الأسس النظرية للمشروع البحثي عند سوسير

نبدأ بطرح سؤال عما إذا كانت هناك انشطارات تصورية ومنهجية لنجد أنفسنا أمام خيارين متناقضين خاصة وأن المتفحص في أعمال سوسير سيقف على أفكار متماثلة أو متقاربة، كما سيقف على أفكار مغايرة ومناقضة. ومع أن الاختلاف مهم وذو وقع كبير على المشروع البحثي لسوسير، إلا أن أهم الأسس الفكرية تبقى ناظمة لمختلف مكونات النسيج التصوري.

بوسعنا أن نعرض صورة موجزة ومكثفة عن أهم المرتكزات النظرية والمنهجية

في ضوء كل من «التصورين» الواردين في **محاضرات** وفي **الماهية** على التوالي. ونقصد بذلك تحديد مفهوم اللسانيات وموضوعها وصلاتها بالعلوم المتاخمة، ومفهوم اللغة وثنائية اللسان والكلام، والداخلي والخارجي، والسانكرونية والدياكرونية، والمركبية والترابطية، والعناصر اللسانية، والنسق، والقيمة. وربما يحق لنا أن نعتبر أن ما بين **الكتاب (كتابات في اللسانيات العامة)** و**اللاكتاب** (مما نُسب إليه) فيصلا زمنيا لا فيصلا مضمونيا.

ما قبل الكتاب[1]: في تعريف اللسانيات وموضوعها

يفتتح سوسير **محاضراته في اللسانيات العامة** بتأريخ اللسانيات (Saussure، 1984، ص ص. 14–19) وإن كانت هذه **العملية التأريخية** قد اكتست عنده طبيعة تقويمية لكل النظريات السالفة حتى أصبح التأريخ عنده عملية تبصر وإنضاج نظري: إنضاج النظريات المعاصرة له انطلاقا من إعادة بناء واضحة ومتماسكة للنظريات السالفة. وعليه، فقد كان تأريخه لهذا «العلم» إعادة كتابة له ومحاكمة استيعابية لتفاصيله، منه بدأ لينشق عنه. إن الأمر يتعلق، إذن، بإنتاج خطاب آخر، إنتاج منهجية وإنتاج مفاهيم. إلا أن هذه المهمة تفترض تحديدا لموضوع اللسانيات. لكن عملية الإنتاج المزدوجة هاته لا بد من أن تبدأ بالتشطيب على المشاكل المغلوط فيها وتفتيت الوقائع اللسانية حتى يتبين الموضوع العلمي.

وعلى هذا الأساس، يمكننا فهم تداخل **سيرورة بناء الموضوع العلمي بأولويات منهجية –مفهومية– فوجهة النظر هي التي تخلق الموضوع**؛ لأن الموضوع ليس معطى سلفا؛ فهو لا يتماهى والوقائع اللسانية المتراكمة، وليس تلك المادة الخام، لأنه ليس الموضوع الواقعي. بينما موضوعات العلوم معطاة بحيث يتيسر النظر إليها من جوانب مختلفة (Saussure، 1984، ص. 23). إن للسانيات خصوصية، **وخصوصية موضوعها تستدعي التحرر** من الوقائع وتشترط التجرد من القوة التضليلية والإيهامية لهذه الوقائع. أثناء تحديد سوسير لموضوع اللسانيات، انصرف اهتمامه المركز إلى **التصنيف المنطقي لوقائع اللغة وتصنيف زوايا النظر** التي ننظر من خلالها إلى هذه الوقائع. إلا أن كل علم لا يشترط فقط التفكيك، بل يتطلب،

(1) نقصد بالكتاب «كتابات في اللسانيات العامة» ونرمز له بـ«ELG» ونقصد بـ: اللاكتاب ما لم يكن من تأليف سوسير رسميا، ونرمز له بـ«CLG».

في مرحلة ثانية، إعادة البناء. وإعادة البناء شكل نظري تجريدي لا يوافق دوما شكل متطلبات الممارسة، خاصة وأن **اللغة متعددة الجوانب** ولا يحق تقديم جانب منها على آخر واتخاذه نقطة انطلاق كل دراسة. (Saussure، 1984، ص. 25)

إن اللسان عند سوسير ليس **فقط موضوع اللسانيات، بل هو أيضا رافعة البناء النظري السوسيري**. ليس موضوعا ملموسا (ضد الفعل التطوري الملموس، بل هو ذو طبيعة تجريدية (أي: الفعل السكوني التجريدي)، وحضور اللسان في اللسانيات ليس حضور «موضوع واقعي» متحقق، وإنما هو «**حضور معرفي**» سابق على التحقق ولاحق بالتحليل: أي معرفة شبكة العلاقات. فالمعطيات اللسانية لا وجود لها في ذاتها، ولا يمكن النظر إليها في انعزال عن بعضها البعض. إنها ذات طبيعة علاقية (استبدال المفهوم الوضعي «الفعل اللساني» بمفهوم «العلاقة»). وبالنتيجة، فنحن أمام «فعل» لساني جديد نخلقه انطلاقا من زاوية النظر الجديدة هذه. وهذا معناه أن اللسان موضوع مجرد مثالي يفرض كمسلمة نتائج مفهومية ومنهجية من قبيل الطبيعة التي حددت له.

لا غرو، إذن، في تدشين سوسير لعملية تنظيرية: مَفْهَمة للسان ولعناصره كي يبني الموضوع العلمي. وهذه الخطوة النظرية هي بالضرورة **طرح للتأمل في السلالات اللسانية وتخلص من نظرة تفتيتية** للكيان اللساني **وافتراق منهجي عن مجموعة من الاستعارات الكابحة للنظرية** أو على الأقل حصر لها. هكذا، يُبعد من ميدانه النظري استعارةَ «العضوية»: الجسم الحي، أو أنه يُبعد، على الأرجح، حمولتها لصالح مفهوم «**النسق**». ولعله من الملاحظ أن في استدعاء مفهوم «النسق» إشارةً إلى تقدم كبير في التجريد، ومدخلا مفهوميا للموضوع العلمي وعتبةً للمجموع المفهومي الذي سيبلوره سوسير. إن عملية نبذ كلمات (مفاهيم) خاصة بحقل معرفي آخر (تجريبي ومخبري) عملية نبذ للتوهمات وللتطابق المضلل ولضبابية الرؤية. لقد صار بإمكان مفهوم «النسق»، إذن، أن يجعل الكيانات اللسانية قابلة للتحديد المضبوط لأنه المفهوم المهيمن عليها والمنظم لها.

وكان من أهم الاستنتاجات التي استوقفت سوسير خلال هذه المرحلة الأولى أن هناك فرقا مميزا بين **المادة والموضوع**، وهو فرق يكتسي أهمية نظرية قصوى. فإذا كانت مادة اللسانيات تتشكل، بادئ ذي بدء، من مجموع تمظهرات اللغة البشرية على أن نأخذ بعين الاعتبار، في كل مرحلة، كل أشكال التعبير لا اللغة السليمة فقط

واللغة الرفيعة (Saussure، 1984، ص. 20)، فإن موضوعها يجب أن يكون أنيقا. ولهذا السبب بدا موضوع اللسانيات ركاما ملتبسا من الأشياء المتنافرة في غياب وجود رابط بينها (Saussure، 1984، ص. 24).

لقد أثبتت الكثير من المعارف أن أي علم ينشد ما هو عام، ولا ينشغل بما هو متفرد، لذا كان نحو بور رويال Port Royal هاديَه ومرشدَه **نحو الصبغة العامة للسانيات**. أما النحو التقليدي، فعلى الرغم من لاعلميته ونزوعه المعياري الذي يستهدف وضع قواعد لتمييز الأشكال الصحيحة من الأشكال الخاطئة، فهو ذو قاعدة تبقى أقل عرضة للانتقاد، فيما يبدو موضوعه وقد حُدد تحديدا جيدا (Saussure، 1984، ص. 13)، وذلك على خلاف لسانيات فرانتز بوب Frantz Bopp. إن سوسير يبني لسانيات عامة على غرار نحو بور رويال. وعليه، فلا مندوحة من العودة إلى **وجهة النظر السكونية** للنحو التقليدي، لكن بعقلية جديدة وبأدوات منهجية أخرى (Saussure، 1984، ص ص. 13–119). أما اللسانيات التاريخية والمقارنة فقد ساهمت في تشبيب اللسانيات وإن كانت قد ذررت اللسان واعتقدت أن الزمن عامل تطور بينما هو، في حقيقة أمره، لا يعدو أن يكون إطارا لهذا التطور لا غير. (Saussure، 1984، ص ص. 118–119) فيما انشغلت الفيلولوجيا باللسان وبغيره رامية إلى تثبيت النصوص وتأويلها والتعليق عليها. أما النحو المقارن فقد كان يعمل على تفسير أشكال لغة من خلال أشكال لغة أخرى (Saussure، 1984، ص. 13).

لكن اللسانيات، وككل علم، لا بد لها من أن تعتمد على الملاحظة. وبما أن موضوع اللسانيات خصوصي الطبيعة، فالملاحظة العلمية للفعل اللساني لا تتحقق إلا بإدماج العناصر اللسانية في نسق. فالكل هو المجهر الذي ننظر من خلاله إلى العناصر؛ أي أن **الموضوع ليس سابقا على التحليل** (فكلمة طالب يمكن النظر إليها باعتبارها متوالية من الأصوات، أو باعتبارها تعبيرا عن فكرة أو باعتبارها مقابلا لـ Etudiant). ولأن الحقل اللغوي حقل كثيف، فقد استوجبت المقاربة العلمية تبني وجهة نظر منظمة. إن كل فعل كلامي يفترض وجود نسق سابق، وتوظيف اللسان لا يتجلى للملاحظة ما دام هذا التوظيف يفترض تنظيما مجردا لا يعيه المتكلم. ومن البداهة العلمية القول إن الشكل النظري والمثالي لعلم معين ليس دائما الشكل الذي تفرضه متطلبات الممارسة لأنه يتعذر تصور اللسان مادة، **فهو شكل** أي: عبارة عن وحدات متعالقة أساس علاقاتها التعارضُ أو لعبةُ التماثل والتعارض(Saussure،

1984، ص ص. 157–169). وعلى هذا المستوى، تُعرَّف وحدات النسق بمجموع العلاقات والتعارضات، فكانت بذلك كيانات علاقية تعارضية. ويعني **مفهوم التعارض** أن هذه الوحدات مشدودة إلى بعضها البعض وتتطلب بالضرورة التلازم والتعاضد (Saussure، 1984، ص ص. 149–151–163–167). ويفضي الإقرار بذلك إلى أنه لا وجود لأية وحدة لسانية ما لم تنسج علاقة تعارضية مع وحدة لسانية أخرى. ويعود وصف هذه العلائق إلى النسق الشكلي للسان.

ويقتضي منا القول بذلك عد النسق مفهوما محوريا في المشروع النظري لسوسير، وهو، فضلا عن ذلك، **فاتحة أي عمل لساني علمي**. وتعد **الثنائيات اللسانية**، وإن كانت تكتنف كل نقاشات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فتوضحها أو تلغيها، **عناصرَ في بلورة مفهوم النسق**، وإذن في تحديد الموضوع والمنهج معا. وكلما تحددت الثنائيات انجلى الموضوع وتألق المنهج.

وفي موضوع جدوى اللسانيات والفائدة منها، أشار سوسير إلى أنه من نافلة القول أن تشغل القضايا اللسانية الجميع من مؤرخين وفيلولوجيين الذين عليهم أن يتصفحوا النصوص ليؤكد، بعد ذلك، أهمية اللسانيات بالنسبة إلى الثقافة العامة في حياة الأفراد والمجتمعات (Saussure، 1984، ص ص. 21–22). ومن الواضح أن سوسير قد حدد موضوع اللسانيات في تعارض مع موضوعات العلوم بالنظر إلى أن موضوعها معطى سلفا وسابق على كل وجهة نظر (Saussure، 1984، ص. 23).

وإذا كان العلم نشاطا معقلنا وشكلا معرفيا ينطلق من الواقع ليبتعد عنه، فإنه، بالنتيجة، لا يعدد الوقائع وإنما ينظمها ويُشَكلنها ويجعلها موحدة بعدما كانت متنافرة. ومن ثمة، كان على الباحث أن يُؤَنْسق المادة اللغوية في موضوع معرف ومحدد.

كان ذلك تأطيرا نظريا لتصور العلم وتصور موضوعه وصلاته بتصور موضوعات العلوم الأخرى، وحصراً لمواصفات الموضوع. ومن المتوقع أن يستشهد سوسير بهذه الأسس في النظر في معالجته لموضوع اللغة وللعلم الذي سيتولى دراسته والإحاطة بتفاصيله.

في اللغة واللسان والكلام

لقد رسمت المواصفات أعلاه الملامح الأولى الأساسية لعلم اللسان وخصوصيته وتميزه عن العلوم الأخرى. وكانت تلك مفاتيح أريد لها أن تؤطر «الموضوع الحقيقي والشامل» للسانيات، فتَحُول بذلك دون احترام الحدود

المرسومة للعلم الجديد. من هذه الأرضية سينظر في الموضوع المرشح للسانيات: أهو اللغة أم اللسان أم هو الكلام؟

لقد أعاد سوسير الوقائع اللغوية المختلفة إلى قسيمين متلازمين: قسيم سماه باللسان وقسيم سماه بالكلام. أما اللغة عنده فهي ذات بعدين: اجتماعي وفردي. وهي، في ذات الوقت، نسق قائم وتطور، ومؤسسة اجتماعية ونتاج ماضوي. (Saussure، 1976، ص ص. 24-27-30-31) وهي ذات تمظهرات عديدة، أما اللسانيات فإنها تسعى نحو المعْيَرة والتقييس ونحو موضوع يعتمد على مثالية علمية. إن اللغة بمثابة ملكة تكوين لسان معين أو هي ملكتان: ملكة الترابط والتنسيق. وتلعب هاتان الملكتان دورا كبيرا في تنظيم اللسان بوصفه نسقا. وعن طريق ملكتي الالتقاط والتنسيق تتشكل عند المتكلمين البصمات المشتركة بينهم جميعا. (Saussure، 1984، ص ص. 29-30).

إن اللسان بعبارة تكاد تكون رياضية هو: اللغة – الكلام (اللغة ناقص الكلام). هذه الصياغة قننت العبارة وحسمت المشكل لغير صالح الكلام. وزيادة في توصيف الكلام، يرى سوسير أن الكلام متعدد الأشكال، وهو الأداء الذي يتحكم فيه دائما الفرد، فهو، إذن، ذو طبيعة فردية، بل إنه ليس فرديا فقط، وإنما هو تابع ولاحق وثانوي. إنه فعل إرادة وذكاء. أما اللسان فهو مؤسسة اجتماعية أو نتاج اجتماعي لملكة اللغة ومجموع التعاقدات الضرورية. إنه مؤسسة اجتماعية لكنه ليس مؤسسة تامة الشبه بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى. لذلك اعتبره سوسير نسق دلائل(Saussure، 1984، ص ص. 24-25-30-33-37). ظاهر، إذن، أن وحدة اللغة تند عن الإدراك، ولذلك لا يمكن تصنيفها، فيصعب أن تكون مبدأ تصنيفيا. وأما الكلام، وللأسباب المذكورة أعلاه، فلا يمكن أن نتخذه موضوعا للسانيات. ربما يكون اعتبار موضوع اللسانيات موضوعا مزدوجا هو ما يقول به منطق الأشياء.

وبالاستناد إلى ما سبق، فإن موضوع اللسانيات هو مجموعة تمظهرات اللغة التي «يبنيها» اللساني وذلك من خلال تبنيه لوجهة النظر هذه أو تلك، وذلك باختيار ما يهمه من هذا المظهر المادي أو ذاك. (Saussure، 1984، ص ص. 24-25)ولأن اللسانيات نظرية عامة للغة، يكون عليها أن تلغي التفرد؛ ذلك لأن للسان وجودا متميزا وخاصا ومستقلا عن التكيفات النفسية للفرد المتكلم. إن اللسان يفرض نفسه على المتكلم كجسم حي جاهز، كأداة وضعناها بيده. أما دور اللساني فهو دراسة ما

تمتلكه هذه الأداة مما هو جوهري ودائم. لتلك الأسباب، ينبغي أن نتخذ موقعنا، أولا، في حقل اللسان.

ولأن اللسان لا يقبل هذا التباين وهذا التنافر، فهو مبدأ تصنيفي ومعيار لكل التجليات اللغوية الملموسة. (Saussure، 1984، ص. 25) وبذلك يكون اللسان صانعا لوحدة اللغة (Saussure، 1984، ص. 27)، بحيث إنه وحده الذي يوفر لنفسه تحديدا مستقلا (Saussure، 1984، ص. 27) بسبب انسجام مكوناته (Saussure، 1984، ص. 32) والدراسة اللسانية ليست مادية لأن ما هو لساني هو نفسي لا فيزيولوجي ولا بيولوجي، (Saussure، 1984، ص ص. 28–29) والنفسي هنا يعني غير المادي وغير الطبيعي. إن النفسي سابق على المظهر المادي، والمظهر المادي خاضع للسيرورة النفسية.

ومن زاوية أخرى، فإن اللسان فرع اجتماعي من اللغة، لكنه مستقل عن الفرد الذي لا يمكنه أن يبدعه ولا أن يعدله (Saussure، 1984، ص. 31). وعليه، فهو المبدأ التصنيفي الوحيد، ولذلك فهو موضوع اللسانيات الذي يمكن دراسته على نحو مستقل ومنفصل. (Saussure، 1984، ص. 31)

ويمكننا أن نعطي لهذه الوحدة الموقع البارز ضمن مجموع وقائع اللغة. وبفضل فهم الوقائع الأخرى بوصفها تابعة، سيكون اللسان هو المركز بينما يكون الكلام تابعا وخاضعا. وهكذا، نكون قد أدمجنا نظاما داخليا في الأشياء التي تهم اللغة. وباختيارنا اللسان مركزا ونقطة انطلاق نكون قد حصلنا على أرضية للانصراف نحو العناصر الأخرى للغة. وعلى الرغم من التباين بين اللسان والكلام، فإن ذلك لا ينفي التعالق والتساند والتكامل بينهما، (Saussure، 1984، ص. 37) وإن صعب قياس درجات التساند والتكامل. وكلما تحققت استقلالية اللسان تحققت استقلالية اللسانيات.

هذا التجريد ينقلنا من الكلمة إلى النسق، كما ينقلنا من حركية الكلام إلى بنية اللسان، إنه الانتقال من المتغير والمتفرد والعرضي إلى الثابت والساكن والجوهري والدائم (Saussure، 1984، ص. 30) ولأن هناك تفاضلا وتمييزا بين اللسان والكلام، فإن أحدهما مركزي وأساسي بينما الثاني هامشي وثانوي (Saussure، 1984، ص. 37). ومن جهة أخرى، ميز سوسير بين داخل اللغة وخارجها. وهكذا، فرَّق بين ظواهر خارجية والجسم اللغوي الداخلي وكل ما هو غريب عن جسم اللسان.

وقد مثَّل لهذا الوضع بلعبة الشطرنج؛ فكون الشطرنج قد انتقل من فارس إلى أوربا يعد من قبيل ما هو خارجي، أما ما هو داخلي فهو كل ما يتعلق بالنسق والقواعد (لسانيات خارجية في مقابل لسانيات داخلية). إن ما هو داخلي هو كل ما يغير النسق إلى درجة ما. (Saussure، 1984، ص. 43) وبهذا المنطق، فاللسان نسق لا يعرف سوى نظامه الخاص (Saussure، 1984، ص. 43). وبالنظر إلى تدخلات الكثير من الحقول المعرفية في الفعل اللساني، وإلى الانشغال بما هو حول الوقائع اللسانية، فقد أصر سوسير على استقلالية اللسانيات حينما عرفها بكونها تدرس اللسان في ذاته ولذاته (Saussure، 1984، ص. 317) فانكشفت بذلك طبيعة اللسان. وضمن هذا المنظور يمثل اللسان وحدة كافية للذهن. لقد صارت اللسانيات علما دقيقا، وعلما موضوعه الواقعة الذهنية (Bouquet، 2007، ص. 55، 2018، ص. 1)

يؤطر كل هذه التعريفات الإصرار على الانتقال من الموضوع الواقعي إلى الموضوع المعرفي، ومن الشيء الواقعي إلى الشيء المفكر فيه دون إغفال العلاقة المنسوجة بين الطرفين. وتلك هي الطريقة المثلى؛ أي طريق الإدراك المعرفي للأشياء، فالملموس لا يُتملّك إلا كملموس مفكّر فيه لأن الملموس ليس كذلك إلا لأنه تركيب لمحددات متعددة أي: أنه وحدة التعدد. وعليه، فالملموس يبدو في الفكر بمثابة عملية تركيبية ونتيجة لا نقطة انطلاق.

إن التعريفات المقدمة أعلاه نسيج في شبكة المفاهيم التجريدية التي بلورها سوسير. ولا نجازف إذا قلنا بأن استحضار الطابع السيميائي للسان وطابعيه الاجتماعي والنفسي ليس إلا من أجل تبيان خاصية التجريد والتعميم التي تطبعه. أي: أن اللسان ليس مدركا على نحو مباشر لأنه لا يستسلم للملاحظة، خاصة ونحن نعلم أن ما هو جوهري في اللسان هو أن تشغيله لا يظهر للعيان.

تدفع بنا هذه النظرة الجديدة للسان إلى القول بأننا أمام منظورين اثنين؛ منظور اجتماعي ومنظور سيميولوجي. بل إن السيميولوجيا لا يؤتى بها إلا من أجل هدفين اثنين: تأسيس استقلالية اللسان ومن ثمة استقلالية اللسانيات، ووقوف ضد النزعة الاجتماعية المغالية كما بلورها وايتناي Whitney.

وفي حديث سوسير عن دورة الكلام يُربَط العنصرُ النفسي بما هو لساني. والعنصر النفسي ذو بعدين فاعل وموجب وسالب. البعد الفاعل والموجب يتصل بتأدية الكلام، والبعد السالب مرتبط بتسجيل اللسان في الدماغ عن طريق الكلام. إن

اللسان يوجد في الجماعة متخذا شكل مجموع البصمات المختزنة في كل دماغ. إنه ثروة موضوعة في أدمغة المتكلمين المنتمين إلى نفس الجماعة بفعل ممارسة الكلام. إنه نسق نحوي ونظام من الأشكال موجود افتراضا في كل دماغ. ولذلك فهو ليس كاملا في أي دماغ، ولا يوجد على نحو أمثل إلا في الجماعة. إنه النموذج الجماعي والمثال الشبيه بالسانفونية ذات الواقع المستقل عن طريقة إنجازها. اللسان، إذن، هو العام والكلي أي: مجموعة الأشكال والتجريدات المنظمة. إلا أنه، بهذه الروح التجريدية، ملموس بحكم أن موضعه هو الدماغ. إنه نمط متميز من الواقع الملموس، وهو نسق يتعذر علينا رؤيته على نحو مباشر، لذا لا مفر من افتراض وجوده، وهو موضوع لا يُتناول إلا عبر مفهومي النسق والنحو أي: عبر العلاقات والقيم والتعارضات. إنه موضوع يخلقه ويبتدعه اللسانيون.

وبناء على ما تقدم، فإن ما لا علاقة له بالنسق لا يعتبر من قبيل ما هو لساني. إذن، فاللسان ذو طبيعة متفردة. وبالنتيجة فهو «مؤسسة سيميولوجية» بالضرورة. إنه نسق شكلي (اللسان شكل لا مادة) والثابت، والساكن والجوهري والدائم.

وبطبيعة الحال، فإن اللسان يتكون من عناصر أو وحدات لا تمتلك تلك الصفة إلا بكونها تنسج فيما بينها نظامين مختلفين من العلاقات. يرتبط أولهما بالإنجاز والتحقيق فيما يرتبط الثاني بالنسق والثروة المختزنة.

المحوران المركبي والترابطي

وبارتباط مع ثنائية اللسان/ الكلام، ينبغي النظر إلى ثنائية المركبي/ الترابطي، ذلك أن السلسلة الكلامية تتحقق بحضور المركب، بينما يتسم الترابط بالغياب. إن الكلمة لا تتحدد إلا بما يجاورها. والتجاور يتخذ شكلين: الشكل الأول يرتبط بالخاصية الخطية للدليل؛ ذلك أن الفعل اللساني خطي؛ إذ هناك الماقبل والمابعد. والعناصر تتحقق في الخطاب الواحد تلو الآخر لتتكون من ذلك سلسلة فتتأسس بفعله هذا علاقات تقوم على الخاصية الخطية التي تستبعد إمكانية النطق بعنصرين في نفس الآن. وعليه، فالمركبات وحدات حاضرة وسلسلة فعلية (Saussure، 1984، ص. 71). وهي ناتجة عن اختيار وتأليف إرادي. لكن المركب في نفس الآن نموذج يُحتذى، وهو نموذج يرتبط باللسان. وبخصوص موطن الأنماط المركبية، فهي موجودة في أذهاننا أولا وقبل أي استعمال. أما الشكل الثاني من

التجاور، فيتعلق بالترابط (Saussure، 1984، ص. 73). إن جعل اللسان موضوعا للسانيات يستلزم، إذن، منع الانطلاق من الظواهر المحققة؛ إذ الأسبقية تعطى للبعد الترابطي، أما المركبات فتستخدم لوضع أصناف المحور الترابطي. ومن الطبيعي ألا يحكم المترابطات المنطق المركبي لأن الكلمات تترابط في الأذهان بطرق غير خطية، فضلا عن أنها وحدات غائبة. ويتميز الترابط بكون كل كلمة توحي بالضرورة بكل الكلمات التي تتشابه معها أو تتقاسم معها عددا من العناصر، وهي الكلمات التي تشكل في الذاكرة مجموعات تقام فيما بينها علاقات مختلفة. ذلك أن كل كلمة تستدعي كلمات أخرى بفضل الترابط وتداعي الأفكار والمعاني والأصوات (Saussure، 1984، ص. 171). وهو ما يسمح لنا بالقول بأن العلاقات الترابطية هي مجموع العلاقات التي يربطها الذهن بالكلمات الحاضرة المحققة. إن العلاقات الترابطية هي السلسلة المحتملة التحقق. يتصف الترابط بكونه افتراضيا لكنه جوهري، وهو الأمر الذي جعل سوسير يحتسبه جزءا من الثروة المستبطنة. ومن ثمة، فالعلاقات عبارة عن نوعين مركبية وترابطية.

السانكرونية والدياكرونية

وإذا كان لا بد من دراسة التطور، فإنه ينبغي، أولا، دراسة الذي يتطور، وفي ذلك اعتبار للزمن لا كعامل تطور، بل كإطار للتطور. هكذا أصبحنا أمام نوعين من اللسانيات: لسانيات سانكرونية (سكونية) ولسانيات دياكرونية.

وإذا كان التعارض بين السانكرونية والدياكرونية يشكل، بالنسبة إلى العلوم التي تتخذ من القيم أداة، ضرورة عملية، فهو يشكل بالنسبة إلى اللسانيات ضرورة مطلقة (Saussure، 1984، ص ص. 15–18). ويهدف سوسير من ذلك إلى إنشاء علم عام وصفي، لذا يتطلب الأمر عزل حالة اللسان عن نشأته وتطوره. وإذا كانت الدياكرونية تأخذ بعين الاعتبار العناصر في تسلسلها التاريخي وتفسر التغيرات اللاحقة باللسان، فالسانكرونية هي وصف العلاقات القائمة بين العناصر المتزامنة (لعبة الشطرنج) (Saussure، 1984، ص. 125).

تفترض دراسة اللسان، كنسق قيم خالصة، شرطا منهجيا خالصا، وهنا تكمن أهمية طرح سوسير لثنائية السانكرونية والدياكرونية بوصفهما حقيقتين لا تلغي إحداهما الأخرى. إلا أنهما نظامان للأشياء وطريقان لا تلتقيان. إنهما عبارة عن محورين: 1.

محور المتزامنات، أي: العلاقة بين الأشياء المتزامنة التي تلغي تدخل عامل الزمن لأن كل ما هو متزامن يتعلق بالنسق في فترة تاريخية محددة أي: النظر إلى العناصر في تشغيلها واشتغالها، والنظر إلى العلاقات التي تربط بينها. وإذا كان اللسان نسقا، فيمكن وينبغي اعتبار كل أجزائه في تلازم سانكروني لأن الأفعال السانكرونية هي التي تخلق النسق (Saussure، 1984، ص. 124).. محور المتعاقبات أي: تتبع تطور اللسان والتغيرات الطارئة عليه. وهذا الأفق الدياكروني لا يرى اللسان، بل يرى سلسلة من الأحداث التي تغيره. هكذا تنشطر اللسانيات إلى شطرين متقابلين هما اللسانيات السانكرونية واللسانيات الدياكرونية.

إن الفعل السانكروني دال، بينما الفعل الدياكروني حدث. وإذن، فللسانكرونية علاقة بالنسق؛ لأن النسق عبارة عن تلازم سانكروني. والنسق لا يتحدد ولا يتكون إلا بالأفعال السانكرونية، بينما تغير الأفعالُ الدياكرونية النسقَ في كل لحظة (Saussure، 1984، ص. 142). ومن الواضح أن اقتطاعا من الزمن يعني مثالية علمية: إن السانكرونية تجريد وبناء، وليست معطى، أما الدياكرونية فهي واقع وملموس (Saussure، 1984، ص. 143). وتعني كلمة السانكرونية «حالة اللسان» في فترة زمنية محددة، بينما تعني الدياكرونية، مرحلة تطور اللسان. وهكذا، يكون تاريخُ لسان معين تاريخَ نسق لساني أي: أن الدياكرونية هي تعاقب سانكرونيات (Saussure، 1984، ص. 143). وبطبيعة الحال، فالسانكرونية تحظى بالاستقلالية. أما الدياكرونية فتفتح المجال في وجه عدد من المتغيرات.

العناصر اللسانية والنسق

كل التعارضات المبسوطة أعلاه ذات طابع إبيستيمولوجي؛ إذ بها تحدد الموضوع والمنهج، وبها تم بناء النسق أو النظام. ومن خلال هذه الأدوات المفهومية وغيرها يجب النظر إلى النظام المفترض للسان. هذا النظام هو نظام عناصر لسانية، ونظام العناصر اللسانية هذا هو النسق. فالبحث عن النسق وعن العناصر اللسانية شيء واحد ومهمة واحدة. وتماشيا مع النهج التفكيري والتصوري، فإن العناصر اللسانية ليست معطاة، لذا ينبغي اكتشافها. وعملية اكتشاف العناصر هي، في الآن ذاته، اكتشاف لعلاقاتها المتبادلة، لأن العنصر اللساني يفترض وجود النسق اللساني. أي: أن العنصر لا يحدد خارج موقعه في النسق وخارج مفهوم القيمة (Saussure، 1984،

ص. 126). إننا نعجز عن تحديد الكلمات إذا لم ننطلق من فرضية ما حول تنظيمها. فالقيمة، إذن، مفهوم محدّد للعنصر اللساني؛ لأن هويته علاقية وسالبة. والعنصر اللساني هو أن يكون ما لا تكونه بقية العناصر الأخرى. إنه متفرد، لذلك، فاللسان لا يعرف إلا نظامه الخاص (Saussure، 1984، ص. 143) فلا تنْفُذ إليه أنظمة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن العناصر اللسانية لا توجد في ذاتها؛ لأن كل عنصر يبدو كمركز مجرة تلتقي به كلمات أخرى متناسقة مرتبة؛ لأن اللسان كل منظم ودراسته تستلزم الانطلاق من هذا المجموع. فإما الانطلاق من هذا الكل (النسق) وإلا فإن اكتشاف العناصر متعذر، وفي ذلك دعوة إلى ضرورة الانطلاق من هذا الكل المتلازم للحصول على العناصر التي يتضمنها. واللسان كنسق لا يمكننا رؤيته مباشرة، بل لا بد من افتراض وجوده. إن اللسان موضوع مجرد لا يُتناول إلا عبر المصطلحين نسق ونحو أي عبر العلاقات والقيم والتعارضات (Saussure، 1984، ص ص. 145-167-170).

لكن، كيف يمكن التعرف على العناصر؟ إن أداة التعرف على العناصر هي التقطيع: تقطيع الخطاب إلى مكونات متتابعة ومتزامنة، أي: تحديد عدد الوحدات وتمييزها حسب زاوية النظر التي نتبناها سواء كانت صوتية أو دلالية. غير أن التقطيع ليس دائما أداة للتعرف. لذا لا بد من امتلاك القدرة على إيجاد نفس المكون في سياقات مختلفة حيث بالإمكان اتخاذه تجليات مختلفة (اللانهائي، اللاإنساني، اللازم، اللائق، سبر، صبر). ومعنى ذلك، أن هذا النوع من التقطيع لا مردودية له؛ إذ سيكون من باب الاعتباط النظر إلى المادة الصوتية بمعزل عن الدلالة أو العكس. فكلاهما سديم وكلاهما كتلة لا شكل لها (Saussure، 1984، ص ص. 172-175)

يقول سوسير: «فلنتمثل الهواء في اتصاله بمنسوب المياه: فإذا ما تغير الضغط الهوائي يتفكك سطح الماء إلى مجموعة من التقسيمات، أي: إلى موجات: فإن هذه التموجات هي التي تمنحنا فكرة الاتحاد... هكذا الشأن بالنسبة إلى تراوح الفكرة والمادة الصوتية. وعلى هذا الأساس، فأي تقطيع يستوجب أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقة الوطيدة بين الوحدات الصوتية والمضمون الذي تحمله. فجملة جاء الولد لا يمكن أن تقطع على النحو التالي: جا+ءلو+لد. (Saussure، 1984، ص. 156).

وخلاصة القول، فالتقطيع لا يوجد خارج النسق اللساني؛ لأنه ليس معطى سلفا. والنسق اللساني هو الذي يضبط العنصر اللساني ويحده (Saussure، 1984، ص.

157). لكن، هل يمكن اعتبار المركبات مجرد تراكب أفكار؟ فكلمة «بستاني» لا تثير في الذهن تجميعا لفكرة البستان ولفكرة الرجل المشتغل فيه ولا تجعلنا نفكر في «إنسان» ثم في الفكرة المعبر عنها بـ «يّ». هذه المسألة تطرح إشكالية تحديد المركب. إن المركب، في نظر سوسير، لا يتحدد إلا بعلاقته بالترابط. فكلمة لاإنساني مثلا غير قابلة للتحليل إذا كانت الصيغ الأخرى المشتملة على «لا» وعلى «إنساني» منعدمة في اللسان المدروس. وهذا يعني أن التقطيع لا يجد مبرره إلا إذا صُنّف التعبير داخل مجموعات مختلفة، ولا تحقق كل وحدة تعبيرية فردانيتها إلا بكونها ممثلة لإحدى هذه المجموعات. ومؤدى هذا الكلام أن ما ينبغي معرفته هو على أي أساس يقوم النظام اللساني قبل إيجاد الوحدات الأصيلة. أي: أن الأمر يتعلق بالعلاقات، بتعارض هذه الوحدات، باختلافاتها التمييزية. إن الحيز الصوتي والدلالي المخصص لدليل معين لا ينتهي إلا حيث يبدأ مجال دليل آخر. هنا نلجأ إلى مفهوم «التقييد السلبي» الذي تمارسه الدلائل على بعضها البعض.

إن النسق هو مجموع عناصر ترتبط ببعضها البعض لتشكل كلّا منظما يمكنه أن يختل كلما حذفنا أو غيرنا عنصرا من عناصره. فاللسان، كنسق، شبيه في ذلك بلعبة الشطرنج؛ إذ هي كلٌّ كاملٌ في تأليف القطع المختلفة، وإذا ما استبدلنا قطع الخشب بقطع عاجية فلا قيمة للتغيير بالنسبة إلى النسق. لكن إذا ما انتقصنا أو زدنا في عدد القطع ومنها، فإن هذا التغيير يمس في العمق نحو اللعبة. ويمكننا أن نقول، إجمالا، إن النسق هو الوسيلة التي تُنظَّم وفقها عناصرُ اللسان. وهو مكون من شبكة من العلاقات بين الوحدات اللسانية. ويتيح ذلك أن نعرّف اللسان بوصفه نسقا من الدلائل، وكل وحدة لسانية تأخذ هويتها من الموقع الذي تشغله داخل النسق.

هذه صورة عن أهم المعالم النظرية للشأن اللساني توخينا فيها إعطاء صورة عن مكونات التفكير اللساني عند سوسير. موضوع اللسانيات، أساسا، هو اللسان منظورا إليه في ذاته ولذاته، أي: دراسة نظام تشغيله في حقبة زمنية محددة علما بأن القوانين الداخلية لكل لسان هي المطلوب اعتمادها في أي وصف لغوي. وعلى الرغم مما لماَ «حول الوقائع» من أهمية، فإن سوسير، بعدما اختار اللسان موضوعا، عاد ليبحث للكلام عن موقع لا يبدو أنه يوازي من حيث حيثياته الموقع الذي للسان. ربما كان الشرط العلمي صماما لم يسمح بمرور الوقائع المتنافرة.

إننا نسجل تقدما هائلا في التفكير اللساني الذي أصبح يهتم بالأدوات اللغوية

وتنظيمها واشتغالها. غير أن هذا التقدم لم يواكبه اجتراح الكلام وتشريحه لاستكمال العملية اللسانية بوجهيها اللساني والكلامي. فهل تحمل **كتابات** في طيها بشائر التطوير والتوضيح؟

مرحلة «كتابات»

أثار ظهور كتاب **كتابات في اللسانيات العامة** زوبعة علمية ومنهجية في صفوف اللسانيين، فتأتى بذلك نهوض قوي لما يسمى بالسوسيرية في حلة جديدة. وقد تمخضت مجمل الدراسات عن مواقف تراوحت بين من يتحدث عن **سوسير آخر مغاير**، ومن ينظر إلى **محاضرات في اللسانيات العامة** من بوتقة **كتابات**، ومن يرى في **كتابات** استمرارية متجددة لسوسير **المحاضرات**. سنحاول، فيما سيأتي تقريب الماهية المزدوجة إلى الأذهان، وفي ضوئها ننظر في طبيعة اللغة وطبيعة اللسانيات وإلقاء الأضواء على لسانيات الكلام في التصور السوسيري الجديد، ثم نطرح بعض تداعيات «الكلام» ولسانياته.

في الماهية المزدوجة للغة

لقد أثبتت مختلف الدراسات اللسانية مدى تعقيد اللغة وتركيبها واحتوائها حقائق متنوعة؛ فصح القول بأن التعقيد ملازم لها، بل إنه مكون من مكوناتها. هذه الفكرة تقودنا إلى القول بأن اللغة كائن مركب ينبغي تحديده في صميميته وذلك بتحديد مجموع الخاصيات التي بدونها لا يمكن أن يكون أو يوجد، أي: أن الأمر يخص ما يكوّن الشيء أي: ما يكوّن اللغة. غير أن هذا الشيء ليس معزولا، بل إنه يقيم علاقات ضدية مع الأشياء الأخرى شريطة عدم التنافي. وبذلك باتت اللغة تتألف من عدد من الثنائيات (أو الأزواج) المتعايشة والمتساكنة أطرافها والمتكاملة والمتعاضدة وغير المتنافية. ومن مزايا مثل هذا التصور القطع مع فكرة تقسيمية تفيد بأن اللغة هي مجموع اللسان والكلام وأن موضوعيهما متباينان. بينما هما معا يعينان موضوعا واحدا. وهذا هو ما يفسر مسألة فهم اللسان، أو اللغة بفضل أربعة، أو خمسة مبادئ، أو حقائق فيما رأى سوسير. وتأسيسا على ذلك، فإن كل وحدة مزدوجة في ذاتها في سبيل أن تكون اللغة مكونة من ماهيات مزدوجة، ومنها: اللسان والكلام. إن اللسان لا يساوي شيئا بدون كلام والكلام لا يساوي شيئا بدون لسان. فلا وجود لأحدهما

بدون الآخر. واللغة، كما أشار إلى ذلك بونفونيست Benveniste، موضوع مزدوج دائما (Benveniste، 1966، ص. 40). فالشيئان لا وجود لهما إلا بالربط بينهما، وهو بذلك ربط ضروري، وإن كان كل منهما ينتمي إلى نظام. وعليه، فالوحدة اللسانية التي تنهض على التميز ذات بُعدين ليشكلا الماهية المزدوجة[1]. هذا التصور يقوم، إذن، على الثنائية المؤسسة للغة وعلى تلازم المكونين. إن سوسير يطرح بذلك النظر إلى ماهية اللغة باعتبارها ماهية مزدوجة. ومن ثمة، يتجلى أن مفهوم الماهية مفهوم مؤسس للغة ومؤسس للسانيات معا (Bouquet، 2017b)، وبان للانسجام والتلاؤم بين طرفي كل مزدوج. ويكون سوسير باعترافه بالماهية المزدوجة للغة قد طرح إشكالية الكلام ليفتح الطريق واسعا نحو لسانيات الكلام ونسقيتها.

ومن بين المفاهيم والثنائيات التي تصدعت بموجبها اللسانيات مفهوما اللسان والكلام. وقد ظهر سوسير في تحليله للغة إلى مكوناتها الداخلية والخارجية مفكرا من مفكري الوقائع المركبة والمعقدة، كما خلص إلى ذلك Bouquet (ينظر2017b).

لا جدال في أن اللغة ظاهرة معقدة وموضوع معقد ومركب (Saussure، 2002، ص. 22)؛ فهي توحي بفكرة التعددية. ومن الطبيعي أن تفتح هذه التعددية الباب نحو وجهات نظر متعددة وعلوم مختلفة صارت روافد لما أصبح يسمى **بعلوم اللغة**. واللغة، بهذه الصفة، موضوع كثيف ومركب ومعقد بحيث يمكن النظر إليها بوصفها موضوعا واقعيا وبوصفها موضوعا علميا لهذا العلم أو ذاك. وتبدو مكوناتها، في نفس الآن، مؤتلفة ومختلفة تشترك فيها الكائنات البشرية وتختلف إلى درجة تجعلنا نقول بأن هناك لغات متعددة بقدر ما هناك من الأفراد. لذا يستدعي أمر بناء موضوع العلم ائتلاف الموضوعات اللسانية، وهو لعمري ضرب من ضروب الاختزال، وهو اختزال سيعالج بالضرورة هذا الموضوع من هذه الزاوية أو تلك والذي لن يكون اللغة في تمامها وشموليتها أبدا.

وعلى الرغم من الازدواجية التي تتصف بها اللغة، فإن ازدواجيةَ اللغة في وحدتها ووحدتَها في ازدواجيتها. إنها مكونة من وقائع متنافرة (Saussure، 2002، ص. 298) وإن كانت قد تقلصت في كتابات ليصبح عددها محصورا. ويستمر تنظيم المشهد؛ إذ تضاف إلى ذلك أنسَقةُ الموضوعات اللسانية. وإلى جانب ذلك، فإن الثنائيات

(1) انظر: (Bouquet، 2017a) للمزيد من التوضيح واستيعاب نسيج الماهية المزدوجة والنسق الفكري المترتب عليها.

ترتبط فيما بينها ارتباطا متينا ولا تعرف تنافيا وتفارقا يحكم على كل طرف بالعزلة. وبمجرد ما اختُزلت اللغة إلى عدد محصور من هذه الثنائيات، فإنها تكون قد توقفت عن أن تكون تعددية مكونة من الوقائع المتنافرة (Saussure، 2002، ص. 298).

يبدو تصور الثنائية، هنا، تصورا جديدا. فطرفاها غير متنافيين مع أننا رأينا أن كل شيء ثنائي في اللغة. والوحدة المنشودة يجب أن تكون ذات وجهين. ولا يفوتنا أن نثبت هنا أن هذه المكونات من طبائع مختلفة؛ إذ تعرف اللغة ظواهر داخلية (أو ظواهر الوعي) وظواهر خارجية، وهي ظواهر ندركها على نحو مباشر(Saussure، 2002، ص. 172)، بل إن اللغة توجد خارجنا وخارج الذهن. وقد يتعقد الأمر كلما تأكد لنا أن الموضوع اللساني ليس مستقلا عن وجهة النظر. وكان من نتائج ذلك أن انشغل سوسير بالحدود الفاصلة بين اللسانيات والعلوم الأخرى، الشيء الذي حتم تبني وجهة نظر منظمة علما بأن وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع. إن الموضوع بالنسبة إلى اللسانيات لا يوجد لنبدأ، وليس محددا فيها. ومن ثمة، فإن الحديث عن موضوع وتسمية موضوع ليس غير استحضار وجهة نظر معينة محددة. وربما تبين لسوسير أن اللسانيات ليست علما طيعا ورخوا، وإنما هي علم دقيق، موضوعها الذهن، وهي علم عليه أن يصف التعقيد الأصلي للغة كما هو.

لقد تأكد، إذن، أن اللغة مزدوجة لكونها، في نفس الآن، لسان وكلام. وإذا صحت الماهية المزدوجة للغة، صح معها وجود علم أفسح من علم اللغة (Saussure، 2002، ص. 9). ومن ثمة لا يحتكر جانبٌ من جوانب اللغة الدراسةَ، وهو ما دفع إلى الجزم بالاقتناع بأطروحة نسبية جهات النظر الواصفة. كما أتيحت الفرصة لسوسير ليراجع الفكرة القائلة بالانطلاق من نقطة أصلية ومركزية. ذلك أن كل واقعة لغوية يمكن تناولها من جهات للنظر مختلفة. هكذا، تعتبر اللسانياتُ مفهومَ الاختلاف مفهوما مركزيا في النهوض بالعلم، ومن ثمة، يقر سوسير بوجود وجهات للنظر.

وإذا كانت اللغة مزدوجة أو موضوعا مزدوجا بما يعنيه ذلك من تلازم الوجهين وعدم انفكاكهما عن بعضهما البعض، فقد يتيسر الانطلاق من الماهية المزدوجة للغة إلى الماهية المزدوجة (ينظر Bouquet، 2010، 2013، 2016) أي: جعل لسانيات اللسان ولسانيات الكلام نمطين متكاملين مع إدارة الظهر لمقوم الصفاء والنقاء. يقول سوسير عن هذا العلم الموحّد والموحَّد بين اللسان والكلام (Saussure، 2002، ص. 273): «تشمل اللسانيات قسمين، الأول أقرب كثيرا إلى اللسان،

وهو خزان سالب، والآخر، وهو أقرب ما يكون إلى الكلام، أي: القوة النشيطة والمصدر الحقيقي لظواهر تُدرَك بعد ذلك بالتدريج في النصف الآخر من اللغة». وقد سمى العلم الأكثر فساحة بالسيميولوجيا التي تتركب، في نظره، من الصرافة، والنحو، والتركيب، والترادف، والبلاغة، والأسلوبية، والمعجمية،... والكل جزء لا يتجزأ (Saussure، 2002، ص. 45) وتشمل لسانيات اللسان عنده الصرافة والنحو، والتركيب، والترادف، والمعجمية. أما لسانيات الكلام فتضم البلاغة، والأسلوبية.. وللتنبيه فاللسانيتان لا يجب أن تُفصلا عن بعضهما البعض. أي: أن اللسانيات المزدوجة ستدمج هذين النظامين معا. هذا مبدأ سماه (2008) بمبدأ عدم الفصل، أما المبدأ الثاني فهو مبدأ السَّمْيأة (ينظر ص. 4). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الازدواج الداخلي يتحكم في طبيعة اللسانيات التي يجب عليها أن تكون «على نحو أعمق وغير قابل للإصلاح علما مزدوجا» مطلوبا دوما في الازدواجية (Saussure، ص. 210).

وإذا كان بوكي قد أشار إلى أن إبيستيمولوجيا اللسانيات المزدوجة يمكنها أن تربط بين تحليل اللسان وتحليل الكلام (ينظر 2008، 2013)، فإن تهميش الكلام، من زاوية أخرى، هو بمثابة محو للمظهر الثقافي للألسنة وتكريس للمظهر الصوري. وتتميز اللسانيات المزدوجة بتجاوزها لنظام اللسان وتوسيعها إلى نظام الكلام (Saussure، 2002، ص. 91). وفي هذا السياق، يجمل بنا، طلبا للدقة، أن نذكر بأن الكلام يرادف «اللسان الخطابي» (Saussure، 2002، ص. 117). بل إنه يرادف «الخطاب». يقول سوسير: «لم يُبكتر اللسان إلا لأجل الخطاب، لكن ما الذي يميز الخطاب عن اللسان أو ما الذي يسمح، في وقت من الأوقات، بالقول بأن اللسان قد انخرط في الفعل مثلُه في ذلك مثل الخطاب» (Saussure، 2002، ص. 277). إن كل لسان يلج، أولا وقبل كل شيء، ذهننا من خلال الخطابي (Saussure، 2002، ص ص. 117–118). بل إن الخطاب صار يعوض الكلام (Bouquet، 1999، ص. 23). والقول بذلك يفسر لماذا دافع سوسير وكيف دافع بوضوح عن أولوية بُعد النشاط الخطابي واعتباره بُعدا أصليا بالنظر إلى اللسان (Bronckart et al، 2010، ص. 12). وإذا كان مفهوم اللسان قد استوعبه واستدعاه أكثر من لساني، فإن مفهوم الكلام لم ينل مثل هذه الحظوة. لذا، يؤكد راستيي أن المقصود هو لسانيات النص لا لسانيات الدليل (Bronckart، 2010، ص ص. 321–328) علما بأن لسانيات سوسير لا يمكن اختزالها إلى لسانيات

الدليل، لأنها لسانيات النص ذلك أن تحديد الوحدات النحوية قد أُعيد إلى بُعد النص حيث تأخذ هذه الوحدات قيمتها. (Rastier، 2015، ص. 177)

اللسان والكلام نموذجا

أول الاستنتاجات التي يتعين الوقوف عندها هي أن العلاقة بين اللسان والكلام أمتن، وأن عملهما عمل تكاملي وتعاضدي. وبذلك حق لنا أن نزعم أن اللغة نسق ثنائي لكل «نصف» من نصفيها أهميته التي لا تنكر: يعكس أحدهما اختلاف الظواهر اللسانية منذ أصلها، ويتحكم الثاني في الطبائع المتميزة للنسق، إلا أن وجود أحدهما متعلق بوجود الآخر. ونذهب، في هذا المضمار، إلى أن هناك تبادلية دائمة بين اللسان والكلام وأن اللغة تطبيق وتوليد للسان (Saussure، 2002، ص. 129) وأن كل واحد منهما يتوقف على الآخر وتتشكل هوية كل طرف منهما من الآخر. وعلاوة على ذلك، فهما متلازمان ولا يمكن تصور أحدهما دون استحضار الآخر.

ومع أن سوسير قد أحاط بكل جوانب اللسان تحليلا وتفسيرا، فإن لسانيات الكلام قد بقيت، في تصوره، معلقة إن لم نقل مهمشة حتى إن المرء يكاد يقول بأنها قد بقيت فكرة وعناصر وظفها سوسير أساسا لتوضيح صورة لسانيات اللسان وتحديد مفهومه ومواصفاته، بينما ظلت مواصفات الكلام ومفهومه الوظيفي متفاوتي الانحسار في **المحاضرات** و**في الماهية المزدوجة للغة**. بل نكاد نقول بأنها قد كانت عنده مجرد مشروع مفتوح. لقد كان المفهوم يحيل في **محاضرات** على التنفيذ والتحقيق فظل، بذلك، ضامرا، في حين كان يحال عليه في الثاني باعتباره خطابا، علما بأن الكلام قد يعني التأويل.

وفي سياق مراجعة سوسير وتقويم أعماله، انكب ثلة من الباحثين على تشريح مفهوم الكلام (واللغة بطبيعة الحال) لتستوقفهم مواقف وأفكار وملاحظات لا تقل رجاحة وعمقا عما طرحه سوسير. وهي ملاحظات جوهرية نسقية، منها ما ذهب إليه طودوروف Todorov حين تبين له أن مصطلح لسانيات الكلام لم يُمنح مضمونا محددا قط (1967، ص. 500) بمثل هذه المؤاخذات بدأ محو المسافة الفاصلة بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام. ومع أن اللسان هو الأساس، فإنه لا شيء يلج اللسانَ دون أن يكون قد جُرب في الكلام.(Saussure، 1984، ص. 231)

والمتفحص في أعمال سوسير يقر بأنه من المؤكد أن مؤسس اللسانيات الحديثة

لم يف الكلام حقه، تاركا به فجوات خطيرة وغموضا مقلقا. فلنتذكر أنه القائل بانعدام وجود أي مقوم جماعي في الكلام (Saussure، 1984، ص. 38). هذا الحس النقدي هو الذي جعل ميشال أريفي Michel Arrivé ينتبه، مبكرا، إلى أن لسانيات الكلام تشغل، على المستوى الكمي، حيزا متواضعا جدا، إلى درجة اعتبار ذلك «إشارات هاربة» إن لم يكن «صمتا». وقد استخرج أريفي ثلاث مفارقات منها كيف تأتى لسوسير الحديث عن لسانيات الكلام بينما موضوع اللسانيات هو اللسان وأن الجمع بين اللسان والكلام في عبارة واحدة مثير للاستغراب. (1998، ص ص. 3–15) وفي الوقت الذي لاحظت فيه بافلان Pavelin أن لمفهومي لسانيات اللسان ولسانيات الكلام نفسَ الترتيب والوزن، فإن لسانيات الكلام لم تمْثُل أمامنا، في رأيها، إلا من خلال بعض «الإشارات الهاربة» (كيبيرينا، نقلا عن Pavelin، 2015، ص. 293). ومن جهته، لاحظ بالي وسيشهاي أن غياب لسانيات الكلام مسألة في غاية الحساسية. (ينظر كيبيرينا نقلا عن بوكدانكا، ص. 293). فيما لاحظ راستيي أن لسانيات اللسان ولسانيات الكلام قد بقيتا منفصلتين وذلك بسبب عدم تأسيس لسانيات المعايير (Rastier، 2004، 2008، ص.4). إن اللسانيتين، لسانيات اللسان ولسانيات الكلام يوحد بينهما فضاء المعايير. وقد دعا إلى الحاجة إلى بناء تصور غير قائم على التضاد لثنائية اللسان/ الكلام، وباختصار، فلقد كانت الصورة التي قُدم بها الكلام أن اختُزل إلى حدث فردي ولم ينظر إليه على أنه ظاهرة فردية وحوارية واجتماعية (كيبيرينا، نقلا عن Pavelin، 2015، ص. 293).

كان الكلام في **المحاضرات مجرد تحقيق فردي وعملا آليا**، أما صورته في **في الماهية المزدوجة للغة**، فقد انتقل الكلام ليعني القول أو الخطاب. وفي ذلك تعبيد لطريق يعيد الاعتبار إلى الكلام ويحدد مواصفاته ويشرّح خباياه. وقد عمل Guberina مستوحيا من نظرية **محاضرات** عند سوسير والأسلوبية عند بالي Bally، على توظيف شامل لمختلف العوامل المتدخلة في عملية الكلام. وقد مكنه ذلك من اعتبار الكلام مبدأ تصنيفيا مؤكدا أن النقطة المركزية للسانيات الكلام هي الذات المتواصلة. ووفق هذا التصور الجديد، لا تقصي لسانياتُ الكلام لسانيات اللسان، بل إنها تنتهي إلى جمع العديد من مجالات اللسانيات المعاصرة والإشراف عليها (Pavelin، 2015، ص ص. 298–302).

تشكل هذه الانتقادات مرحلة بداية حضور لسانيات الكلام بأكثر من وجه وبأكثر

من تسمية. وكان كيبيرينا Guberina، من بين آخرين، قد انتهى بدوره إلى نفس الحكم ملاحظا أن لسانيات اللسان لسانيات حصرية؛ لأنها لا تعالج تركيب وقائع اللغة ولا تناسبها؛ إذ هي لا تبقي من التواصل التذاوتي إلا على مظهرها الخطي واللفظي علما بأن هذا التواصل يتضمن عناصر كثيرة أخرى يتوجب أخذها بعين الاعتبار في أي وصف شامل للتواصل (نقلا عن Pavelin، 2015، ص ص. 296–297).

تتأسس لسانيات الكلام عند كيبيرينا على دراسة اللغة المتكلم بها التي تأخذ بعين الاعتبار كل وسائل التواصل اللغوي من خلال الكلام، مثلما تأخذ بعين الاعتبار كل مصادر تغيرات التعبير البشري وتنويعاته، والمستويات المختلفة للمشاعر والعواطف (Guberina) (نقلا عن Pavelin، 2015، ص ص. 296–297). وقد وضع كيبيرينا الكائنَ المتواصل ومشاعره في مركز اهتمام لسانيات الكلام في حرص منه على أن تدرس كل استعمالات اللغة في لسانيات للكلام تقترح على نفسها الإحاطة بالأدوات اللغوية في المجالات المختلفة لاستعمالها (Guberina، 1984، ص ص. 85–98، نقلا عن Pavelin، 2015). ويشتمل الكلام الذي تؤطره نظريا لسانيات الكلام على مجموع الوسائل التي تتدخل في استعمال اللغة: ويعني ذلك الوسائل المعجمية والوسائل غير المعجمية أي ما يطلق عليه كيبيرينا قيم اللغة المتكلم بها. (Frankol and Pavelin، 2015، ص. 3)

وعليه، فلسانيات الكلام هي دراسة اللغة المتكلم بها التي تأخذ بعين الاعتبار كل وسائل تواصلنا اللغوي علما بأن اللغة هي مجموعة مكوّنة لنسق وسائل تواصلنا. (Frankol and Pavelin، 2015، ص. 3)، ومجموعة موقفية يعبّر عنها نسق شكلي مناسب لبنية الكلام (نقلا عن Pavelin، 2020، ص ص. 106–107).

وقد كان من متطلبات هذا الاختيار إضفاء بعض الظلال الدلالية المخالفة على عدد من المفاهيم السوسيرية. فكلمة «اللغة» ستكون مطابقة أكثر من «اللغة المتكلم بها» (المنطوقة)، إلا أنها توحي ببُعد أكثر ضيقا من الكلام. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك برامترات عدة من قبيل المقام والوسط الاجتماعي والإدراك لا تندرج منطقيا في لفظة «لغة»، ومن الملاحظ أن الباحث قد استبدل كلمة «الكلام» في لسانيات الكلام بلفظة «اللغة المتكلم بها» (المنطوقة) وحجته في ذلك أن اللغة المكتوبة تغطي بالفعل جزءا هاما جدا مما نسميه بالكلام (Pavelin، 2013، ص. 10). فدرءا لأي التباس وجب أن ننبه على أن اللغة عنده تحققها كل من اللغة المكتوبة واللغة

المتكلم بها (المنطوقة)، وكل لغة هي لغة «متكلم بها» أولا حتى وإن كنا نكتب (نقلا عن Pavelin، 2015، ص. 297). ذلك أن كل لغة هي أولا وقبل كل شيء لغة منطوقة فحينما نكتب يكون علينا أولا أن نحس بكل التنغيمات وكل الإيقاعات من أجل بنينة تعبيرنا الشامل (Pavelin، 2015، ص. 297). وباختصار، فلسانيات الكلام هي لسانيات اللغة المكتوبة أو أنها العلم الذي يدرس اللغة في صيغتها الشفوية أو المكتوبة.

وفي الحقيقة، لا توجد لغة مكتوبة، وإنما هناك فقط اللغة التي يمكنها أن تكون منطوقة أو مكتوبة. فالأدب، مثلا، شكل فني لإمكانات اللغة المتكلم بها (المنطوقة). ومن ثمة، فاللغة المكتوبة مجموعة خطية وقطعية وتطريزية. أما الكلام فهو، في نظريته، ظاهرة اجتماعية، نستعمله باعتباره مجموعة مكوّنة لنسق وسائلنا التواصلية. فأما الفعل الكلامي فهو يضم النحو والكلمات والصرف. إلا أنه يضم، على وجه الخصوص، التنغيمات والإيقاعات والشدة والمواقف والإشارات والميم والإسراع في الكلام والوقوفات (Rivenk، 2012، ص. 149).

وإذا نحن تأملنا هذ العبارات اهتدينا إلى أن لسانيات الكلام، عند كيبيرينا، تخصص إنساني حقا ومقاربة متعددة التخصصات للتواصل والتعبير وفلسفة اللغة (Pavelin، 2015، ص ص. 299–302).

ضمن هذا المنظور، يعالج كيبيرينا Guberina اللغة المتكلم بها باعتبارها جزءا حيويا للكائن المتواصل الذي يستخدم جسده ودماغه وعواطفه بطريقة إبداعية. مستحضرا السياق والمظهر المتعدد الأبعاد ومظهر جهات القول في تنوعها (Pavelin، 2013، ص. 107)

وتقوم هذه المقاربة، كما هو ملحوظ، على إعادة النظر في عدد من المفاهيم السوسيرية، ومنها اللغة واللسان والكلام، من بينها اقتراح استبدال كلمة الكلام من عبارة لسانيات الكلام باللغة المتكلم بها (المنطوقة)، وهي عبارة تغطي بالفعل جزءا كبيرا مما نسميه بالكلام، أي: تغطي المجال الأوسع للغة الشفوية. وإذا كانت كلمة اللغة مطابقة أكثر من اللغة المتكلم بها (المنطوقة) فإنها توحي ببُعد أضيق من الكلام. إن اللسان المتكلم به (المنطوق) هو الكلام ذاته، أما اللغة المكتوبة فلا وجود لها، إنها تحيل فقط على لغة يمكن أن تكون شفوية أو مكتوبة. وتمثل اللغة المتكلم بها (المنطوقة) الماهية المزدوجة للغة البشري (Pavelin، 2020، ص. 106).

وقد بدا لكيبيربنا أنه قد بات من الواجب على الباحثين إحداث نحو للكلام، إحداث نحو أسلوبي يسمى باللسانيات، وبتعبير أفضل: إدخال الشكل الأسلوبي في نحو الكلام (Pavelin، 2013، ص. 106) لكي يكون الكلام ضمن هذا المنظور، بحق، ظاهرة اجتماعية، ويكون، بالفعل، مجموعة موقفية يُعبَّر بها عن نسق شكلي مناسب لبنيته (Pavelin، 2013، ص. 106) هكذا، أُدمجت الأسلوبية في لسانيات الكلام أو بالأحرى في لسانيات اللغة المتكلم بها (المنطوقة) (Pavelin، 2013، ص. 106).

في ضوء ما سبق، صار بإمكاننا أن نسم اللغة بكونها مجموعة دالة مكونة من سلوكات سيميائية مختلفة، تُستخدم بوصفها وسيلة تواصل وتعبير داخل الجماعة اللسانية. وتشمل الماهية المزدوجة للغة اللغة المتكلم بها والكلام المتضمنين في عبارة اللغة المتكلم بها. وبالنتيجة، فإنه يجب أن تُدرس بالنظر إلى بنينة الأدوات المتعددة التي تتوفر عليها الكائنات البشرية في التواصل. غير أن التجليات المتنافرة للغة تبقى مستعصية وغامضة في غياب مبدإ للتصنيف ضامن لانسجام اللغة بوصفها نسقا لسانيا اعتباطيا مستقلا ومحايثا (Pavelin، 2020، ص. 106)

لقد صارت لسانيات الكلام تجمع مختلف الدراسات الموزعة على تنوع اللسانيات المعاصرة لأنها تأخذ بعين الاعتبار النسق اللساني داخل المجموعة اللغوية: الناس والخطاب والسياق والمقام واللغة وتحقيقاتها في الاستعمالات اليومية. وهو ما يفيد وجوب معالجة استعمالات اللغة في إطار لسانيات الكلام. ويتضح، من جهة أخرى، أن بنية لسانيات الكلام، في تصور كيبيرينا، عبارة عن ظاهرة متعددة الأبعاد ودينامية، وأفقية وعمودية في الآن ذاته، فالكلمات تحضر في ذات الوقت الذي يحدث فيه التنغيم وباقي قيم اللغة المتكلم بها. وبالنظر إلى أهمية المقام والسياق المقامي والعلاقات التذاوتية والجسدية، فإن هذه البنية تعد فضائية ذلك أن التواصل فضائي. وتعتبر هذه الفضائية الموطن الدائم للتواصل، أما العلاقات بين المتخاطبين فهي عرضة لتغير مستمر. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنية تسمح بالتغيير المستمر (Pavelin، 2020). ويقول كيبيرينا في مكان آخر: «إن بنية الكلام تصنع في الاشتغال، في فعل الكلام ذاته، بحيث يتعلق الأمر بنوع من البنينة المستمرة والدينامية» (Pavelin، 2015، ص. 301). إن الكلام بوصفه تحقيقا للسان في شكله الشفوي أو المكتوب لا يمكن اختزاله إلى ظاهرة فردية خالصة. فكل

استعمال فردي للسان يفترض الحوار بوصفه فعلا اجتماعيا. وطبيعته الحوارية هي التي تجعل منه فرديا واجتماعيا في الآن ذاته. واللسان والكلام ظاهرتان لا تنفكان. واللسان باعتباره فعلا اجتماعيا يُؤمّن بنية المتطلبات الاجتماعية للكلام. وتنشأ هذه البنية من الاشتغال في خدمة الكائنات المتواصلة. وبهذا المعنى يمكننا وصف بنية الكلام في الخطاب الكتابي كما في الخطاب الشفوي. إن اللغة المكتوبة هي نقل اللغة المنطوقة إلى صيغة مكتوبة، ويساعد فهم تشغيل اللغة الشفوية على حسن فهم نقلها إلى صيغة مكتوبة. إن البنية في لسانيات الكلام ظاهرة متعددة الأبعاد وديناميةعلى مستوى كل من التعبير والمحتوى. إنها بنية كبرى- مجموعة في طور البنينة مكونة من بنيات صغرى بعضها لفظي والآخر غير لفظي أو مقامي. ومن المرجح أن تساهم مكونات البنيات المختلفة المتفاعلة (الصواتية، واللحنية، والإيقاعية والميمية والإشارية والمعجمية والصرف تركيبية والدلالية والتداولية إلخ) في بناء المعنى من خلال القدرة على بنينة المجموع الزائد عن الحاجة الناتج عن االسلوكات العملية في الحدث اللغوي الخاص. إن بنية اللغة ليست هرمية وإنما هي كيفية جديدة تكتسي مكوناتها داخلها قيما انطلاقا من تمام البنية (Pavelin، 2015، ص. 4)

إن بنية الكلام القائمة على اشتغالها تنظم مكوناتها البنيوية في مجموعة غير خطية. فحال تواصلنا، فإننا نستعمل في ذات الوقت الكلمات وقيم اللغة المنطوقة: وهو الأمر الذي يجعل من تعبيرنا تعبيرا غير خطي وغير أفقي وإنما هو عمودي. وفي نفس الآن وعلى صعيد نفس المحور نستعمل الأدوات المعجمية وغير المعجمية (نقلا عن Pavelin، 2015، ص. 301).

وفي سياق هذا الكلام، يلاحظ كيبيرينا أن قيم اللغة المتكلم بها تشكل هي بذاتها وسيلة التعبير المنطقي والأسلوبي؛ إذ تتحقق بوساطتها اللغة، ويغتني التعبير بها من خلال التنوعات الأسلوبية (1938). هذه المقاربة تسمى بالمقاربة اللفظية النغمية وهي جزء لا يتجزأ من لسانيات الكلام. ومن نافلة وجوب دراسة كل استعمالات اللغة في إطار لسانيات الكلام التي تقترح على نفسها أن تحيط بمجموع اللغة. وهكذا، ولمعالجة اللغة يجب أن نلاحظ بنية الكلام في مضمونها المتعدد الأبعاد وتجليات جهات القول المتنوعة.

وتدقيقا لذلك، فإن وقائع اللغة تتحقق كلاما بطريقين: أحدهما يرتبط بالأذن والثاني بالعين. لهذا نعرف لماذا نقسم قيم اللغة المتكلم بها إلى مجموعتين: 1.

القيم الإصغائية، 2. القيم البصرية... وتنتسب إلى القيم الإصغائية الظواهر التالية: أ. التنغيم (اللحن) ب. التوتر ج. زمن الجملة د. الوقوف (الصمت)، في حين تنتسب إلى القيم البصرية الظواهر التالية: الميم، والحركات، والمقام (نقلا عن Pavelin، 2013، ص. 297، 2020، ص. 107) أما تمظهرات جهات القول المتعددة غير الخطية فتتوزع إلى تجليات أكوستيكية (تنغيم (لحن)، ووقف، وسرعة الكلام والشدة والإيقاع وزمن الجملة،) وإلى تجليات بصرية (الميم، ملامح الوجه، الإشارة والسياق الواقعي (Pavelin، 2015، ص. 298).

يصبح اللسانُ اللغةَ المتكلم بها، أي: بإتاحة الفرصة لتدخل عوامل متعددة كان سوسير، قد نبه عليها. فقد قال ذات يوم بأن الكلام هو جماع ما يقوله الناس، وهو يشتمل على تأليفات فردية تابعة لإرادة الذين يتكلمون، وهو أيضا عبارة عن أفعال التصويت الإرادية كذلك والضرورية لتنفيذ هذه التأليفات (Saussure، 1984، ص. 37). لكن الكلام يبقى، مع ذلك، كما رأى سوسير، بمثابة تحقيق للسان وقد اتخذ شكل خطاب. وباختصار، فإن مقاربة سوسير في حالتي **محاضرات** و**كتابات** تقضي بمقاربة الكلام في إطار لسانيات الكلام باعتباره تخصصا علميا مستقلا عن لسانيات اللسان.

ونخلص من ذلك إلى أن لسانيات الكلام هي دراسة اللغة المتكلم بها التي تأخذ بعين الاعتبار كل وسائل تواصلنا اللغوي. هكذا عشنا ونعيش ما يضمن انتقال الدراسة اللسانية من تذرير البنية وأتمتها إلى أنسنة البنية، ومن بنية اللغة إلى بنينة اللغة المتكلم بها (Pavelin، 2013، ص. 103). وفق هذا المبتغى، تعني معالجة اللغة ملاحظة بنية الكلام في مضمونه المتعدد الأبعاد وتجلياته ذات جهات القول المتعددة.

بعد عملية المسح التي قمنا بها في موضوع لسانيات الكلام، يكون المرء قد كون فكرة واضحة عن مسار هذه اللسانيات ويكون الكلام قد استوفى مقوماته. فقد كانت صورته وظلت إلى أمد بعيد ضامرة المضمون. غير أن هذا الوضع لم يمنع من ظهور مقاربات مغايرة للسانيات الكلام أو للسانيات عموما. لم يعد الكلام عملا فرديا طائشا وفوضويا، فقد تجاوز التحقيق وتجاوز الظواهر المصاحبة للغة. لقد صار الكلام ذا مضمون وبعدا اجتماعيا وازنا ونظاما شموليا للغة يستحضر مختلف الأنساق العامة المبرمجة لعملية التواصل. هكذا يكون الكلام قد صار بنية وتكون نسقيته قد اكتملت بتنوع مصادرها ومختلف العناصر المتدخلة. وربما اتضح أن لسانيات الكلام لم تعد شقا غير مجانس للسانيات اللسان. فالتداخل والعلاقات

الحميمية من جنس الاهتمام الواحد والأهداف والغايات الواحدة. وربما بدا أن فصل الكلام عن اللسان كان فصلا إجرائيا لا غير أو كان نتيجة تصور قاصر للغة وتعقيدها ولمقاربتها أو أن الأولوية قد أعطيت للسانيات اللسان في انتظار استواء العلم الجديد وضبط مفاهيمه وآلياته.

خاتمة

لقد حرصنا في نقاشنا للمسافة الفاصلة بين سوسير **محاضرات** وسوسير **كتابات** الاقتصار على ثنائية واحدة والأهمية التي اكتستها في موضوع تطور الفكر اللساني وإفراز مدارس واتجاهات. وقد حاولنا مناقشة وضع الكلام لنقف على قصور في تحديد المفهوم وكذا في الأجرأة، وقد أصر سوسير على العمل ببرنامج بلسانياتين مراهنا على توسيع مبادئ لسانيات اللسان لتطال الكلام، وكذا الحرص على تقاسم إبيستيمولوجي بين لسانيات اللسان ولسانيات الكلام. ومن جهة أخرى، وأمام الهشاشة التصورية والتنظيرية والمفهومية للكلام بالمقارنة مع ما للسان، خرجت من جبة اللسانيات وجبة لسانيات اللسان التباسات مفهومية من أهمها الالتباس الذي حصل بين الكلام والخطاب والقول. وقد كان من نتائج ذلك أن طمحت علوم في الاستحواذ على علم الكلام، أو لنقل إن علوما أخرى وحقولا معرفية جديدة قد بدأت تعرف انتشارا قويا من بينها اللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية ولسانيات الخطاب ولسانيات النص...

ربما بدا لنا أن بعض المفاهيم السوسيرية بحاجة إلى مراجعة وتدقيق ليتأتى لنا تجسير العلاقة بين **محاضرات** و**كتابات**، وكذا بين لسانيات الكلام والحقول اللسانية الجديدة. وفي ظل تطور الأفكار هذا، بات من الضروري أن نتساءل عما إذا كنا ما نزال بحاجة إلى لسانيات اللسان ولسانيات الكلام، أم أن الماهية المزدوجة للغة تحوي اللسان والكلام مجموعين في مركَّب واحد هو اللغة المتكلم بها (المنطوقة). إن الوجه الواحد هو الوجه المتعدد بالضرورة. وهذا درس يستفاد أيضا من الماهية المزدوجة للغة.

المصادر والمراجع

- حنون، م. (2021)، زعموا أن سوسير بنيوي! مجلة اللساني، المجلد 1، العدد 1.
- Alpatov, V. (2018). De Saussure à Sapir: la linguistique russe récente. Cahiers du Centre de Linguistique et des Sciences du Langage, (57), 179–196.
- Arrivé, M. (1998). Trois paradoxes relatifs à la linguistique de la parole. Gunter Narr Verlag.
- Bergounioux, H. (2011). Introduction à la lecture de «De l'essence double du langage». EPHEP. https://ephep.com
- Bouquet, S. (1990). L'écriture et la langue dans le Cours de linguistique générale de Ferdinand de Saussure. In History and Historiography of Linguistics.
- Bouquet, S. (2007). Contribution à une linguistique néo-saussurienne des genres de la parole (1): une grammaire du morphème on. Linx. Revue des linguistes de l'université Paris X Nanterre, (56), 143–156.
- Bouquet, S. (2008, July). Ontologie et épistémologie de la linguistique dans les textes originaux de Ferdinand de Saussure. Texto!, XVIII (3).
- Bouquet, S. (2010). Du Pseudo-Saussure aux textes saussuriens originaux. In J.-P. Bronckart, E. Bulea & C. Bota (Eds), Le projet de Ferdinand de Saussure (p p. 31-48). Droz.
- Bouquet, S. (2013). Triple articulation de la langue et articulation herméneutique du langage. Arena Romanistica, 12, 86-102.
- Bouquet, S. (2018). Saussure penseur de la complexité: doubles essences et quaternions. Texto!, XXIII (1). http://www.revue-texto.net/index.php?id=3998
- Bronckart, J. P., Bulea, E., & Bota, C. (2010). Le projet de Ferdinand de Saussure. Droz.
- De Saussure, F., Bally, C., Sechehaye, A., & Riedlinger, A. (1984).

Cours de linguistique générale. Paris: Payot. (Original work published 1972).

- Frankol, D., & Pavelin Lešić, B. (2015). Mouvement, geste, parole: les valeurs de la langue parlée dans la correction phonétique. In D. Morris (Ed.), La technologie aux limites de l'humain en didactique des langues. CIPA.
- Gödel, R. (2019). La linguistique de la parole. In De Gruyter (pp. 45-58).
- Pavelin, L. B. (2013). L'affectivité au cœur même de la cognition et du langage: Charles Bally et Petar Guberina. Synergies Espagne, 6, 93-104.
- Pavelin, L. B. (2015). Pour une grammaire de la parole. In Les études françaises aujourd'hui (pp. 121-133).
- Pavelin, L. B. (2020). La linguistique de la parole: de Saussure à Guberina et au-delà. Studia Romanica et Anglica Zagrabiensia, 65, 105–110.
- Rivenk, P. (2013). Charles Bally et Petar Guberina, inspirateurs audacieux de la didactique moderne des langues. Synergies Espagne, 6, 145-159.
- Saussure, F. de, Bouquet, S., Engler, R., & Weil, A. (2002). Écrits de linguistique générale.
- Todorov, T. (1967). Connaissance de la parole. Word, 23 (1-3), 500-517.
- Vilkou-Pustovaïa, I. (2002). De quoi la linguistique de la parole traite-elle chez Saussure? Éléments pour une relecture du CLG à partir des phonologies. Cahiers Ferdinand de Saussure, (55), 115-136.